أهمية جمهورية أوكرانيا في الأستراتيجية الروسية – الصينية

عقيل رحيم جواد غالب الفتلاوي
Aqeel.Alfatlawy313@gmail.com

ا. م. د. فاضل حسن كطافة الياسري
Fadal.h@uokerbala.edu.iq

المستخلص:

جاءت هذه الدراسة لتحديد مدى أهمية جمهورية أوكرانيا في العمق الاستراتيجي الروسي–الصيني، اذ تتبلور الأهمية الاستراتيجية لأوكرانيا من نقاط عدة، أهمها تحليها بموقع جغرافي فريد، اذ يعد بوابة أوروبا الشرقية، فضلاً عن امتداد مساحتها وطبيعة تضاريسها وارضها الغنية بالموارد وإشرافها على المياه الدافئة، وهذا الأمر الذي ضاعف تركيز روسيا والصين عليها، فترسخت مكانة جمهورية أوكرانيا بشكل كبير في الادراك الاستراتيجي الروسي – الصيني.

Abstract:

This study came to determine the importance of the Republic of Ukraine in the Russian-Chinese strategic depth, as the strategic importance of Ukraine is crystallized from several points, the most important of which is its unique geographical location, as it is the gateway to Eastern Europe, in addition to its vast area, the nature of its terrain, its land rich in resources, and its supervision of warm waters, which doubled the focus of Russia and China on it, so the position of the Republic of Ukraine was greatly entrenched in the Russian-Chinese strategic perception.

الكلمات المفتاحية: استراتيجية روسيا، استراتيجية الصين، أهمية أوكرانيا.

المقدمة:

تبلورت الاستراتيجية الروسية لأهمية جمهورية أوكرانيا بوصفها حديقة روسيا الخلفية، وحزام الأمان الجغرافي الذي يطوق روسيا، ويحدد تخومها الفاصلة مع الغرب، ناهيك عن عمقها الاقتصادي والثقافي، لذلك تتمحور الإستراتيجية الروسية حول الحفاظ على النفوذ والتأثير الروسي في أوكرانيا، وتأمين المصالح الاستراتيجية الاقتصادية والأمنية لروسيا في المنطقة. اما بالنسبة للصين فتعد جمهورية أوكرانيا من الدول الغنية بالموارد الطبيعية، منها الفحم والغاز الطبيعي والحديد والمعادن الأخرى ناهيك عن تمتع أوكرانيا بموقع الاستراتيجي حيث تقع على مفترق طرق النقل والتجارة بين أوروبا وآسيا وهذه تمثل محطة فيصلية لمبادرتها نحو أوروبا، لذلك تهتم بتعزيز التعاون في مجال النقل والبنية التحتية مع أوكرانيا، بما في ذلك مشاريع بناء السكك الحديدية والموانئ البحرية، لتسهيل وتعزيز التجارة البينية وتوسيع نطاق تأثيرها الجغرافي.

مشكلة الدراسة: (مامدى أهمية جمهورية أوكرانيا في الاستراتيجية الروسية – الصينية) ومن المشكلة الرئيسية تتفرع لنا عدة تساؤلات وهي: 1- ماهي طبيعة الاستراتيجية الروسية والصينية؟ 2- كيف اثر موقع أوكرانيا على طبيعة الاستراتيجية الروسية – الصينية؟ 3- ماهي الأهمية الجغرافية والاقتصادية والامنية لاوكرانيا بالنسبة لروسيا والصين؟ 4- ماهي المصالح الروسية الصينية في أوكرانيا؟

فرضية الدراسة: 1- تكمن طبيعة الاستراتيجية الروسية والصينية في ماتصيغه في تحركاتها وطموحها في تفاعلاتها الدولية، 2-بحكم موقعها الفريد الذي يربط اسيا باوربا ولما له من دواعي امنية واقتصادية كبيرة. 3- لاوكرانيا أهمية جغرافية واقتصادية وامنية جعلتها محل أطماع لروسيا والصين.

هدف الدراسة: 1- توضح اهمية موقع جمهورية أوكرانيا الجغرافي بالنسبة لروسيا والصين. 2- تحديد الأهمية الاقتصادية والأمنية لجمهورية أوكرانيا بالنسبة لروسيا والصين. 3- توضيح مصالح روسيا والصين في أوكرانيا.

حدود منطقة الدراسة: تتمثل بحدود جمهورية أوكرانيا المعترف بها دولياً في الجزء الشرقي من قارة اوربا، وفلكيا تقع بين دائرتي عرض (45ْ-52ْ) شمالاً، وخطي طول (22ْ-40ْ) شرقاً.

هيكلية الدراسة: جاءت الدراسة بمبحثين الأول تناولنا فيه اطار لمفهوم الاستراتيجية، اما المبحث الثاني فتناولنا فيه أهمية جمهورية أوكرانيا في الاستراتيجية الروسية الصينية.

المبحث الأول : اطار مفاهيمي

1- الإستراتيجية لغوياً: تعبير الإستراتيجية Strategy اشتق أصلا من الكلمة اليونانية المركبة Strategos ف Stratos التي تعني الجيش و Agein التي تعني قيادة أو إدارة، واشتُقت من Strategie التي تعني فن قيادة الجيش، كما يشير تعبير الإستراتيجية إلى معنى فن القيادة Artof general-ship [1]، ومن مشتقاتها أيضا Stragem والتي تعني الخدعة الحربية التي تستخدم في مواجهة الحرب، وقد ألف القائد الروماني "أسيكستوس اليوفيس فرو فيسنوس" كتابا عام 100م، باسم Stragemation الذي جمع فيه عمليات الخدع العسكرية الناجحة التي قام بها القادة السابقون[2].

2- مفهوم الاستراتيجية: تَعُد الاستراتيجية بمثابة بوصلة حقيقية توضح مسارات وتوجهات المنظمة المستقبلية وتحدد إمكاناتها وآليات عملها لتحقيق ما تصبو إليه، في ظل وجود المنافسة والتغير والتطور في البيئة على نحو عام وفي مجال عمل المنظمة على نحو خاص". وقد تميزت التعاريف التي توصل إليها الباحثون والمفكرون، باعتماد منطلقات عديدة لتوضيح مفهوم الاستراتيجية، الذي يتصف بالدينامية (الحركية) عبر فترات زمنية طويلة، طالما كانت المنظمة تعيش تحت ظروف لا يمكن وصفها بالاستقرار، وطالما كانت الأهداف الاستراتيجية التي يسعى الجميع إلى تحقيقها. تتصف بالتنوع والتطور المستمرين، وعلى هذا الأساس، جرى النظر إلى الاستراتيجية

بوصفها أهداف وغايات مطلوب تحقيقها في الأمد البعيدة، وخطة عمل لاستثمار الموارد المتاحة. كما ركز عليها آخرون بوصفها وسيلة أو اسلوب عمل ونظر إليها البعض بصفتها تعكس أنماطاً من القرارات المطلوب اتخاذها في المستقبل أو أنها نشاطات أو عمليات تنفيذية لتحقيق الغايات الأساسية، فضلاً عن العديد من وجهات النظر التي لا زال الباحثون والمفكرون يتناولونها بالشرح والتحليل، وفقاً لمستجدات الظروف والتطورات العلمية والمتغيرات الحاصلة في سوق العمل والبيئة[3] . والملاحِظ في كل التعريفات التي طُرحت لمفهوم "الإستراتيجية" سيجد أنها أجمعت على أن الإستراتيجية هي إما الأنشطة، أو منهج العمل، أو الأفكار والمبادئ، أو الأطروحات والوسائل أو التدابير اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، فهي في كل الأحوال تعني المسارات (Paths) التي ستتبع من أجل تحقيق الأهداف المحددة[4].

3- الاستراتيجية والسياسة الخارجية: تتميز الإستراتجية عن السياسة بكونها تمثل شرحا الفكرة السياسة عند التنفيذ أي أنها تعمد إلى حشد الوسائل وتوزيع الأدوار وتهيئة البيئتين المادية والمعنوية وتكييف العلاقة بين الوسائل لبلوغ أهداف سياسية، وبالتالي تكون الإستراتجية البيئة الحركية لفكرة السياسة، حيث يتفرع من ذلك ضرورة التمييز بين الإستراتجية والسياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية كما يعرفها علاء الدين هلال هي : "مجموعة الأنشطة والتصرفات التي تقوم بها دولة ما إزاء الدول الأخرى بقصد تحقيق أهدافها في ضوء الحدود التي تفرضها قواعد التعامل الدولي، لذلك يرى الدكتور مازن الرمضاني أن العلاقة بين السياسة الخارجية والإستراتجية هي كالعلاقة بين الوسيلة والهدف بوصف الإستراتجية الإطار الغاني الذي يضم الوسيلة "السياسة الخارجية"[5].

4- الإستراتيجية والعلاقات الدولية: ظهرت الإستراتيجية قبل العلاقات الدولية بأشواط طويلة، ودخلت على المجالات التطبيقية في الحياة السياسية والعسكرية قبل العلاقات الدولية على الرغم من أن مفهوم الإستراتجية قد ظهر ملازما للمعارك والحروب وإرادة وقيادة الجيوش في المعارك، فإذا أردنا أن نضع مقاربة في مجالات العمل والتطبيق والشمول ، فنجد أن الإستراتجية تعمل في المجالات كافة منها الداخلية والخارجية والتي تشتمل على الأمور السياسة والعسكرية و الاقتصادية و الاجتماعية فالثقافية، بحيث أصبح هناك إستراتجية عسكرية وإستراتجية اجتماعية وثقافية، إضافة إلى الإستراتجية العليا الشاملة للدول . بينما تعمل العلاقات الدولية في الخارج فقط، على الرغم من ان العلاقات الدولية هي نتاج للشؤون الداخلية ونابعة من الداخل، الا انها تختص في العلاقات الخارجية مابين الدول فقط على عكس الإستراتجية التي تعمل في الداخل والخارج وتشمل كل شيء، كما أن العلاقات الدولية لم تنشأ إلا بعد نشوء الدول القومية بمعنى أن ظهور الدول القومية في منتصف القرن السابع عشر صاحب معه. ظهور العلاقات بين الدول، وهذه العلاقات تطورت مع تطور الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدول مما أدى إلى ظهور مصطلح العلاقات الدولية على أسس قانونية نظمتها الشرائع التي ولدت

بعد معاهدة "واستفاليا" 1848، وهذا الكلام يثبت أن العلاقات الدولية تعد حقلاً حديثا بالمقارنة مع مصطلح الإستراتجية[6].

صفوة القول أن الإستراتجية تعني الوسيلة أو الطريقة التي تؤدي بنا إلى تحقيق ألاهداف المرتبطة بالدولة، وعليه نجد أنها تحتل مكانة كبيرة في حقل العلاقات الدولية.

المبحث الثاني : أهمية جمهورية أوكرانيا في الاستراتيجية الروسية – الصينية

تبرز أهمية اوكرنيا وذلك من خلال التعرف أولاً على طبيعة الاستراتيجية الروسية والصينية، وهي على النحو الاتي:

اولاً: طبيعة الاستراتيجية الروسية: تشكل روسيا من وجهة النظر الاستراتيجية، كتلة قارية هائلة تتماهى مع الأوراسية نفسها، لاسيما بعد استصلاح سيبيريا وتكاملها وتطابق روسيا مع مفهوم الـ (Heartland) الجيوبوليتيكي، أي الأرض المتوسطة في القارة، إذ تُعد روسيا الاتحادية احدى الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن وهي الوريثة للاتحاد السوفيتي القوة العظمى الثانية في العالم حتى نهاية ثمانينيات القرن الماضي، فهي تشغل (76,5%) من مساحته، وتُعد بذلك أكبر دولة مساحة في العالم، كما ورثت أكثر من (51%) من عدد سكانه، البالغ (143) مليون نسمة، فضلاً على كونها القوة العظمى الثانية على المستويين العسكري والتسليحي[7]. ويمكن ان نبين طبيعة الاستراتيجية الروسية على النحو الاتي:

1- الفكر الإستراتيجي الروسي بين القديم والحديث: لقد ارتكز الفكر الاستراتيجي السوفيتي على محاولة تثبيت النفوذ السوفيتي في دول منطقة شرق أوروبا من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك، أو الأمن المتبادل بين الاتحاد السوفيتي وبين كل من هذه الدول، وقد أكدت هذه المواثيق على حق الوجود السوفيتي، بل الإشراف العسكري المباشر على هذه الدول، يضاف إلى حرص الاتحاد السوفيتي على أيجاد أنظمة شيوعية فيها، تحمل الولاء المطلق له ويدل على ذلك سلسلة من الإجراءات البارزة التي نفذها ضد بعض التيارات الحاكمة في شرقي أوروبا، لكي يضمن ولائها وتكون بعيدة عن تحزبات المصالح الوطنية أو الولاءات القومية في محور يواجه به النظام الرأسمالي العالمي بمركز ثقله المتمثلة في قوة أمريكا وقد تراجع الاتحاد السوفيتي عن أسلوب التحالفات الثانوية فيما بعد مستبدلاً إياها بحلف جماعي كبير هو حلف وارسو الذي أصبح أداة المواجهة السوفيتية الرئيسة ضد حلف شمال الأطلسي" [8]. قد ورثت روسيا مكانة الاتحاد السوفيتي قانونياً وسياسياً من غير أن تملك أسباب القوة السوفيتية كاملة رغم أنها حصلت على بعض مرتكزات هذه القوة على الصعيد الاستراتيجي العسكري، لكنها لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي والمتمثل في الدور المهم في السياسة الدولية أياً كان الحاكم أو المسؤول الأول، لإدراكها أن أي تنازل أو انكفاء معناه تهديد لكيان الدولة الروسية وتعريضها لمشاكل لا حصر لها، وعلى الرغم

من أن الدور الروسي كان مرتبكاً وضبابياً بفعل إعادة بناء روسيا الاتحادية ومواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي إلا أن تسلم فلاديمير بوتين للحكم كان إيذاناً بإعادة بناء الفاعلية الروسية على المستويين الداخلي والدولي يكتنف الإدراك الاستراتيجي الروسي مجموعة من المرتكزات المهمة التي ينطلق منها الأداء الاستراتيجي الروسي وتتمثل في الآتي:[9]

أ. تعميق التوجه الأوراسي لروسيا الاتحادية. ، **ب.** التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، وأن لا يكون ذلك على حساب السياسة الخارجية. ج. العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.، **د.** التركيز على تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب ورفض القبول بعالم تحكمه قوة واحدة مهيمنة. ، **هـ.** عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في عالم القرن الواحد والعشرين. وعد أهم هدف تسعى إليه روسيا هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية، لذلك عُدت قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي تشكل خطرا كبيرا على أمنها القومي واستقرارها وإمكانية حركتها وتوجهاتها سواء أكان ذلك على المحيط القريب منها: دول الاتحاد السوفيتي السابق، أم على المحيط الأبعد، مثل: الصين أو إيران أو غيرهما من الدول. وعلاوة على ذلك مسألة نشر الدرع الصاروخية الأميركية في بعض الدول الخارجة من السوفيتي السابق، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل تلك المسألة بطريقة تزيل شكوكها من المستهدفة من ذلك المشروع، وأن مشروع إقامة نظام للدفاع الصاروخي الباليستي هي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في كل من بولندا وجمهورية التشيك كان يمثل تحديا للعلاقة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أو بين روسيا والناتو[10].

2- سمات الاستراتيجية الروسية: عن طريق استقراء السياسات التي اعتمدت بعد انتهاء الحرب الباردة يمكن تحديد سمات الاستراتيجية الروسية، ومن خلال تحديد أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الاستراتيجية، والتي تمثلت في الآتي:[11]

أ. براغماتية القيادة: تمثل البراغماتية في استناد القادة في روسيا إلى قيم جديدة، حيث أظهروا وأكدوا انفصال بلادهم عن الماضي الشيوعي، وتخلوا عن مبادئ الحرب الباردة، بما في ذلك الأيديولوجيات الماركسية اللينينية.

ب. الواقعية: يتمثل التوجه الواقعي في جهود القيادة السياسية الروسية لبناء سياسة براغماتية من خلال التخلي عن الإطار الأيديولوجي الذي كان يميز الدبلوماسية والسياسة السوفيتية في الماضي، واعتماد مبررات سياسية واقتصادية تعبر عن طموحات روسيا المستقبلية.

ج. الديناميكية: تبرز ديناميكية الاستراتيجية الروسية في ضمان عدم الرجوع للخلف بطريقة جدية، منذ اختفاء حقبة الأيديولوجيات المتنافسة عالميًا أو زوال الأيديولوجية الشيوعية. اذ تظهر القوة الديناميكية من خلال

"فلاديمير بوتين" كرمزٍ للخط الاستراتيجي الجديد الذي تبنته روسيا في زمن العولمة، مع التأكيد على وحدة الأراضي الروسية والدفاع عنها بجميع الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية في التعامل مع قضايا مثل تمرد الشيشان. هدف روسيا الاتحادية بشكل أساسي إلى استعادة تألقها وحفظ أمنها وسيادتها من التهديدات المحيطة بها، مما يدفعها لتعزيز وجودها العسكري في المناطق الحدودية.

د. **المنافسة:** الهدف الاستراتيجي الجديد للسياسة الروسية جعل المنافسة في الأسواق العالمية هو المحور بدلاً من المواجهة الأيديولوجية، حيث سمح الدستور الروسي الجديد بهذا التحول، تم إعادة ترتيب الأولويات، مما تجلى في خطط الإصلاح الهيكلي الجديدة، وزيادة التفاعل المالي والاقتصادي مع العالم الخارجي. هذا يبرز الفارق بين الاستراتيجية الروسية الحالية وتلك التي كانت تتبعها في فترة الاتحاد السوفياتي، حيث تفضل الآن روسيا بشكل أساسي تصدير المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع تحمل تكلفتها نظرًا لأسباب اقتصادية، على عكس التوجهات السابقة. [12].

هـ. **المرونة:** تظهر الاختلافات الكبيرة في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية فيما يتعلق بمسألة الأمن العالمي والمصالح الروسية فيه. اذ تعد الولايات المتحدة المناطق الحساسة في العالم جزءًا من نفوذ الغرب، وتَعد أنها مسؤولة عن تأمين وحماية هذه المناطق، والحفاظ على الوضع السياسي القائم فيها. بينما تدعم روسيا الجهود الدولية وتؤيد إشراك أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة عالمية. ومع ذلك، فإن هذه المرونة لا تُعد عقبة لانخراط روسيا بقوة في الأزمات.

ي. **حرية الحركة:** تمثلت في تفكك الاتحاد السوفياتي، وظهور نظام دولي جديد لم يفرض على روسيا شروطًا تقيدها أو تحد من حريتها أو عناصر قوتها. وبفضل هذا الوضع الجديد، لم تكن مضطرة لانحياز إلى مواقف القوى الكبرى سواء داخل مجلس الأمن أو خارجه، بما يتماشى مع توجهات النظام الدولي الجديد. وهذا سمح لها بالتحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية وفقًا لمصالحها[13].

3- تأكيد المكانة العالمية 2020: تعد هذه المرحلة التي اثبتت فيها القيادة الروسية قدرتها على استعادة مكانتها العالمية، لاسيما بعد الاختبارات التي تعرضت ومنها التدخل العسكري الروسي لصالح النظام السوري في الصراع الممتد منذ العام 2011، والمواجهة العسكرية مع أوكرانيا عام 2014 والذي انتهت بضم شبه جزيرة القرم الى روسيا، والتي تجددت بتدخل عسكري مباشر عام 2022، اذ اثبتت من خلاله القيادة الروسية انها تمكنت من استعادة المكانة العالمية لروسيا كقوة كبرى تضطلع بدور فاعل في ادارة الشؤون العالمية، وبناءً على ماتقدم تتضح ملامح الاستراتيجية الروسية في العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين، وفي ضوء الأهداف الرئيسة التي حددتها القيادة الروسية والمتمثلة بالآتي:[14]

أ. الدفاع عن القيم الروسية في العالم.، ب. استعادة النفوذ الروسي في دول الخارج القريب.

ج. النظر الى روسيا الاتحادية كونها قوة عظمى. ، د. التعاون السياسي والاقتصادي مع روسيا كونها شريكاً مساوياً للقوى العظمى الأخرى.

تقوم هذه الإستراتيجية الجديدة التي بدت ملامحها تتضح مع بداية القرن الحادي والعشرين على أساس ركيزتين أساسيتين هما العقيدة العسكرية وإعادة برامج تحديث السلاح الروسي وبقوة، لاسيما كانت الأزمة الأخيرة وتداعياتها إقليمياً ودولياً بمثابة الاختبار الأول الأكثر وضوحاً لهذه الإستراتيجية المستندة إلى العقيدة العسكرية الجديدة، حيث ستعمل الأزمة على تعزيزها وتسهم في إيقاظ روح التنافس العسكري بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا كأكبر قوتين عسكريتين في العالم.

ثانياً : جمهورية أوكرانيا في الإستراتيجية الروسية

لروسيا مصالح استراتيجية جغرافية واقتصادية وامنية مهمة في اوكرانيا، سنبينها على النحو الاتي:

(أ) الأهمية الجغرافية: إنَّ لأوكرانيا موقع جغرافي استراتيجي مهماً في اوروبا الشرقية، إذّ إنّها تقع على تقاطع الطرق بين دول أوروبية وآسيوية، وفلكياً تقع بين دائرتي عرض (45ْ–52ْ) شمالاً، وخطي طول (22ْ–40ْ) شرقاً، انظر الخريطة (1). كما تعد ثاني اكبر دول اوَربا من حيث المساحة البالغة (603,700) كم2 وتنقسم على (24) اقليم بالإضافة الى جمهورية القرم الذاتية الحكم التي تقع جنوبهاً والتي انفصلت عنها حديثاً، اذ تقع اوكرانيا في جنوب غرب القسم الأوربي لروسيا يحدها من الشمال بيلاروسيا (891) كم ومن الغرب المجر (103) كم وبولندا (526) كم وسلوفاكيا (97) كم ومن الجنوب الغربي رومانيا (438) كم ومولدافيا (940) كم وجنوباً روسيا بطول حدود (1576) كم، لها اطلالة على البحر الاسود وبحر ازورف ويقدر طول اجمالي حدودها البحرية (2782) كم وقد حددت مياهها الاقليمية بـ (12) ميل بحري[15]. ويبلغ عدد سكان أوكرانيا (43,8) مليون نسمة وفقًا لإحصائيات البنك الدولي في 2021، والمجتمع الأوكراني متعدد الأعراق، حيث يتكون من 78% أوكرانيين، و17% روس، و0,5% من القرم والتتار، ويتحدث الأوكرانيون لغتين، الأوكرانية وهي اللغة الرسمية، واللغة الروسيةلدواع تاريخية وجغرافية[16].

الخريطة (1) الموقع الجغرافي لجمهورية أوكرانيا

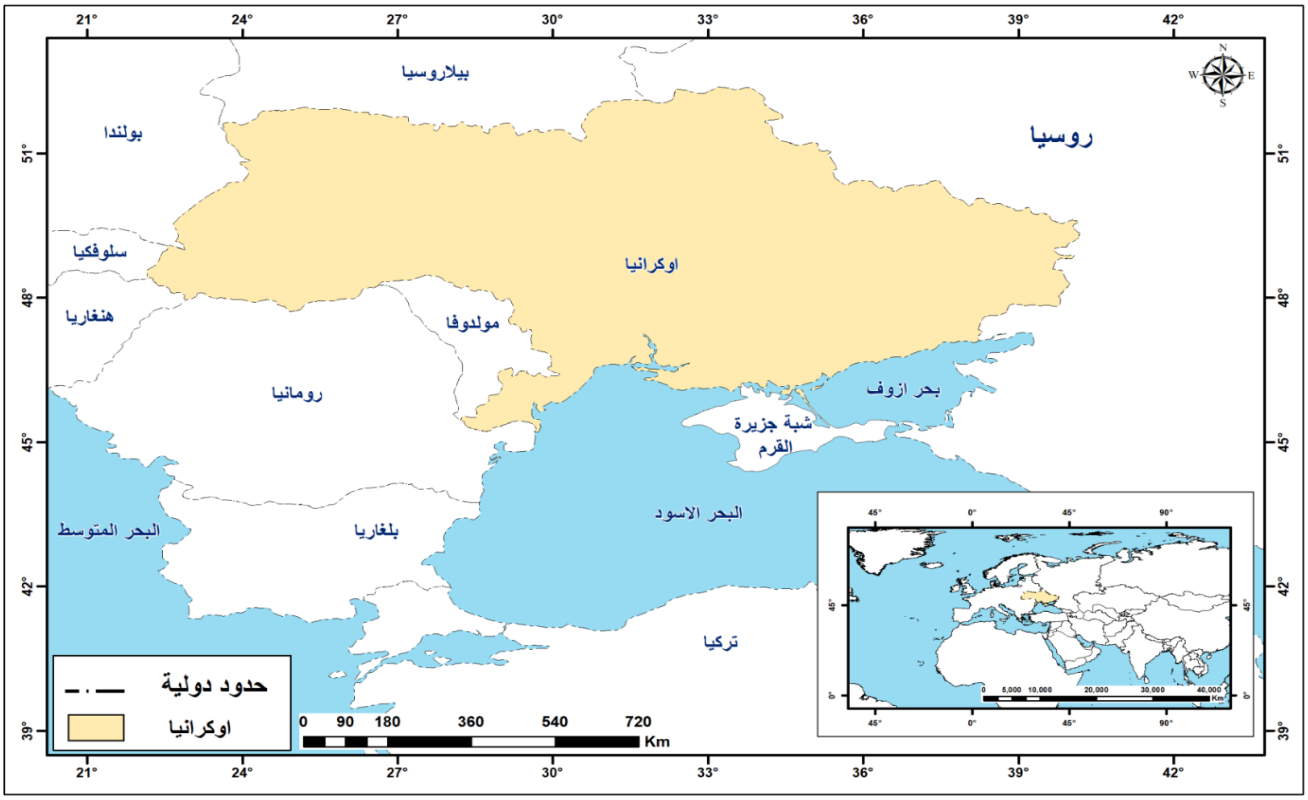

المصدر: اطلس العالم، موسوعة لاروس، تعريب أنطون الهاشم، عويدات للنشر والطباعة، بيروت–لبنان، 2006،ص46.

وبهذا تتمتع أوكرانيا جغرافيا بموقع فريد بالنسبة إلى روسيا، لو نظرنا إلى خريطة أوروبا لوجدنا أن لأوكرانيا موقعًا إستراتيجيًّا مهمًّا في أوروبا الشرقية، ينبع موقع أوكرانيا الفريد من أنها تقع جغرافيًّا على البحر الأسود ويسمح الوصول إلى البحر الأسود بالوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وهو أمر بالغ الأهمية للتجارة الروسية ولمرور الطاقة إلى جميع أنحاء المنطقة. روسيا لا يمكن أن تتخلى عن مدينة سيفاستوبول، القاعدة الأساسية لأسطول البحر الأسود، أو عن شبه جزيرة القرم ذات الموقع المميز، الذي يسمح بحضور قوة روسية مؤثرة في منطقة البحر الأسود وفي البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يعطي روسيا مزيدًا من حرية الحركة الإستراتيجية البحرية، والقدرة على الانتشار الإستراتيجي، ونقل القوّات الروسية إلى مناطق النفوذ الروسية في الشرق الأوسط، وهذا يعني امتلاك روسيا مزايا وسمات القوة الدولية المعتبرة[17]. وبهذه الأهمية الجغرافية جعلتها محل أطماع روسيا التوسعية.

(ب) الأهمية الاقتصادية: ترتكز جمهورية أوكرانيا في اقتصادها على الزراعة بشكل رئيس، وتعد سلة الفواكه والخضار لأوروبا، ومن منتوجاتها البطاطا والحبوب لاسيما القمح والشعير ويُعد من أجود الأنواع في العالم والذرة وزهرة الشمس وبنجر السكر والتبغ، حيث توفر التربة السوداء الغنية بالعناصر المعدنية وإنتاجها الزراعي الكثيف

الذي كان يغطي الاتحاد السوفيتي سابقاً فضلاً عن منتجاتها الحيوانية وهي تشتهر بقطعان الماشية الابقار والاغنام والخنازير والخيول، حيث انتاج الأجبان والألبان، التي تصدر قسمًا كبيرًا منها الى الخارج. اما **القطاع الصناعي** تُعد أوكرانيا من الدول الصناعية الممتازة، حيث تمتلك مصادر الطاقة الوقود والمواد الحديدية والغير حديدية والاخشاب والبتروكيمياويات، وتمتلك الصناعات المعدنية الثقيلة والأسلحة والادوات الكهربائية، وعلى الرغم من اعتمادها على روسيا لتأمين حاجاتها من البترول والغاز، الا انها تنتج جميع انواع السيارات والطائرات، حيث تقوم بتصدير طائرات أنتونوف وشاحنات كراز الى الكثير من الدول، وتسوق معظم صادراتها إلى الاتحاد الأوروبي واتحاد الدول المستقلة، كما لأوكرانيا نشاطات في مجال استكشاف الفضاء والبعثات العلمية وبعثات الاستشعار عن بعد، لاسيما بين عامي (1991 و 2007)، اذ أطلقت ستة أقمار صناعية و (101) مركبة إطلاق محلية الصنع، حيث تعد من الدول الرائدة في العالم في إنتاج الصواريخ والتكنولوجيا[18]. وبهذه المعطيات تبرز أهمية أوكرانيا الاقتصادية لروسيا، وان موسكو على دراية تامة بمدى هذه الاهمية؛ لأنها لم تعترف باستقلالية جمهورية أوكرانيا بالحدود معها إلا عام 1997 بعد ضغوط كبيرة من المجتمع الدولي وتبرز الأهمية الأقتصادية من نواحي عدة تجعلها محل اطماع لروسيا سواء في المجال التجاري والطاقة، والزراعة والأمن الغذائي، وفي الصناعات الثقيلة، وفي مجال التكنولوجيا، ويمكن توضيح ذلك على النحو الاتي:

- **المجال التجاري:** من ناحية حجم التبادل، فقد تستحوذ روسيا في تجارة جمهورية اوكرانيا الخارجية ما يقارب (29%)، محتلة أوكرانيا خامس الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا بعد كل من المانيا وهولندا والصين وإيطاليا، وتزايدَ التبادل التجاري بين روسيا وأوكرانيا على مدى السنوات في ما بين 2008 و2009 باضطراد؛ إذ بلغت واردات روسيا من أوكرانيا (5,9) مليار دولار، بينما كانت صادراتها إليها تقدر بـ (11,10) مليار دولار عام 2004، ووصلت عام 2008 إلى(15,8) مليار دولار من الواردات، و (19,5) مليار دولار كصادرات لأوكرانيا[19]. وادخلت روسيا عام 2003 اول استثماراتها لأوكرانيا بـ (71) مليون دولار ووصلت عام 2007 إلى حوالي (471) مليون دولار، وارتفعت الاستثمارات الروسية في أوكرانيا الى (1,15) مليار دولار عام 2012 لتستحوذ روسيا بذلك المرتبة السابعة من حيث الاستثمارات الاجنبية في أوكرانيا؛ بينما تأخذ المرتبة الخامسة من مجموع الاستثمارات المصرفية[20]. أما في المدة من (2012–2015)، اذ بلغت صادرات الأوكرانية الى روسيا في عام (2012) حوالي (17,7) مليار دولار امريكي، وفي عام (2015) وصل (4,8) مليار دولار امريكي بنسبة (74%) مُقَارنَة في عام 2013، اما الواردات اذ بلغت (28,5) مليار دولار امريكي عام (2012) اما في عام (2015) فقد بلغ (7,6) مليار دولار امريكي، لذا فأن ما يمكن ملاحظته في همذه المدة انخفاض في حجم التجارة بين روسيا وأوكرانيا ومنذ عام (2012)[21]. وفي عام 2016، اتخذت روسيا قرار فرض حظر شامل على توريد المنتجات من أوكرانيا كرد فعل على بدء منطقة التجارة الحرة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي. وفي المدة من كانون الثاني (يناير) إلى تشرين الثاني (نوفمبر) 2017، زادت أوكرانيا حجم التبادل التجاري مع روسيا

بشكل يتفوق على التبادل مع الاتحاد الأوروبي. أظهر تقرير من البنك الأوكراني "نيو" أن حجم التبادل التجاري بين روسيا واوكرانيا زاد بنسبة (29,1%) في عام 2017 ليصل إلى (9,26) مليار دولار، مقارنة بتبادل التجارة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي في نفس المدة بنسبة تتراوح بين (6,26) و (3,27) مليار دولار. وفي عام 2020، شهد حجم التبادل التجاري بين أوكرانيا وروسيا انخفاضًا بنسبة 46% في النصف الأول، حيث بلغت قيمته (3,5 مليار دولار وفقًا لبيانات مصلحة الجمارك الفدرالية في الاتحاد الأوروبي. وخلال هذه المدة، بلغت الصادرات من روسيا إلى أوكرانيا حوالي (1,820) مليار دولار، بانخفاض نسبته (56,2%)، بينما بلغت الواردات من أوكرانيا إلى روسيا حوالي (1,727) مليار دولار، بانخفاض نسبته (29%)[22]. انظر الجدول (1) الشكل (1).

الجدول (1) راس مال الصادرات الروسية الى أوكرانيا (2009–2020) مليار دولار

السنة	النفط	الغاز الطبيعي	الفحم	الصادرات الاخرى
2009	160	25	5	100
2010	210	50	10	120
2011	300	70	15	130
2012	305	60	10	105
2013	310	85	9	120
2014	275	50	7	110
2015	155	45	5	75
2016	140	30	15	100
2017	180	40	9	95
2018	210	70	15	130
2019	195	45	10	150
2020	120	20	5	140

Source: BP Statistical Review of World Energy 2020; IMF.

شكل (1) يوضح راس مال الصادرات الروسية في أوكرانيا بين (2009–2020)

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بينات جدول (1).

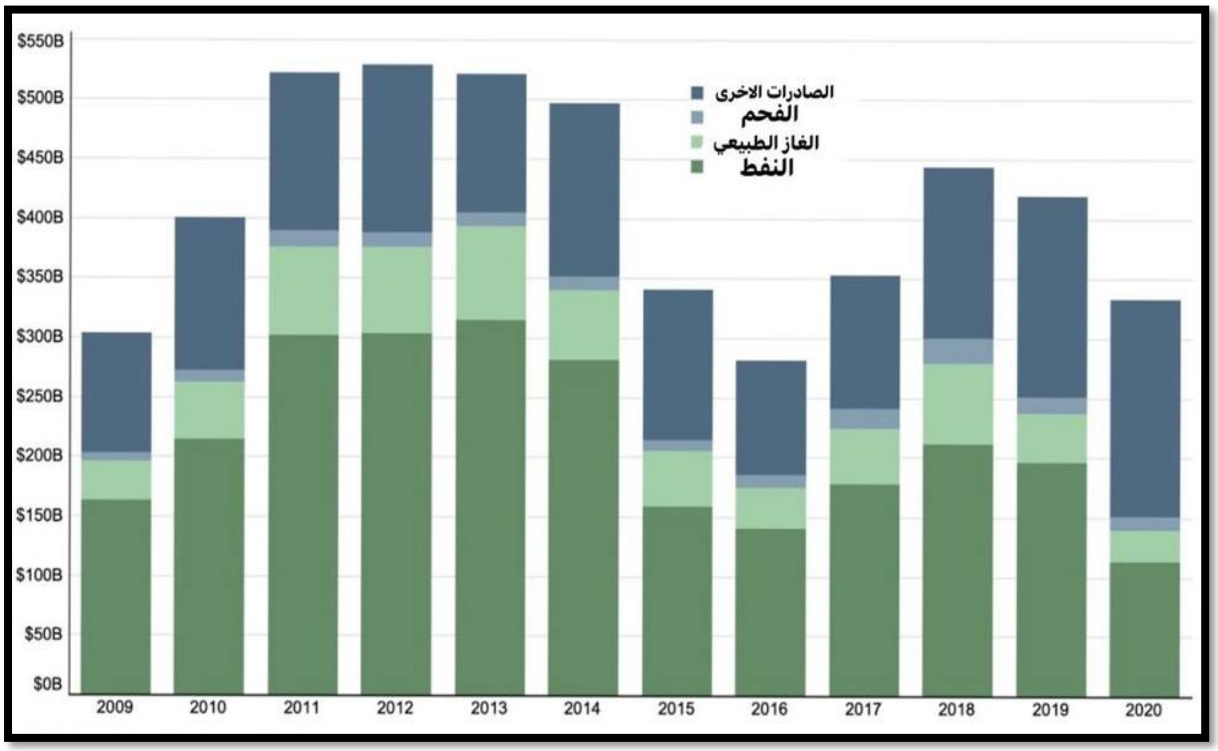

ونلاحظ من الجدول (1) والشكل (1) إنَّ أوكرانيا تتربع على رأس هرم الصادرات التجارية لاسيما الطاقوية الروسية للمدة ماقبل الحرب الممتدة من (2009–2020) بصفتها منطقة عبور رئيسية لصادرات الروسية نحو أوروبا وهذين العاملين يعدان عمود الاقتصاد الروسي وبهذا تدخل أوكرانيا من ضمن نقطة الضعف في الادراك الاستراتيجي الروسي، لهذا تسعى روسيا للحفاظ على هذه الامتيازات والحضوة الاقتصادية دون فقدانها باي وسيلة حتى وان وصل الحال للحرب ولن تكتفي الا بتنفيذ رؤيتها الخاصة وضمان امنها الاقتصادي والقومي.

- **مجال الطاقة:** الانهيار المفاجئ للأتحاد السوفيتي السابق، وما نجم عنه من تغيير في النظام الدولي، قد انعكس على خارطة العلاقات الاقتصادية الروسية مع جيرانها خاصة مع أوكرانيا، وتمت تعديلات قانونية مغايرة للقوانين السابقة ففي مجال سياسة الطاقة كانت روسيا تمد أتباعها من دول الاتحاد السوفيتي بالطاقة مجاناً، وتتساهل مع الدول الاشتراكية الأخرى التي تدور في فلكها، ولم تكن بحاجة لضمان تصريف الإنتاج الهائل من الطاقة لا سيما النفط والغاز لدى مرورها عبر أوكرانيا، لكن مع دخول الولايات بقوة في دعم الحركات الاجتماعية المعارضة لسياسة موسكو في كل من أوكرانيا وجورجيا لكونهما الأبرز في نقاط عبور امدادات الغاز الروسي سعت روسيا لتبني ستراتيجية جديدة تمكنها من السيطرة على أوكرانيا وجورجيا وابعاد النفوذ الامريكي[23].

إذ تمتلك أوكرانيا أهم شرايين النقل لتوريد الغاز الروسي، انظر خريطة (2)، لاسيما يضخ عبر أوكرانيا نحو (124) مليار متر مكعب في السنة، هذه الكميات تجعل من أوكرانيا محتكراً لترانزيت الغاز الروسي وإذا كانت شركة (غاز بروم) ترفد الموازنة الروسية (20%) فإن (نفتاغاز) الأوكرانية ترفد الموازنة الأوكرانية (17%)، وليس من مصلحة الدولتين إغلاق صمامات الأنابيب. ويمر عبر أوكرانيا حوالي (80%) من الغاز الروسي المصدر الى البلدان الأوروبية، وهذا زاد من أهمية أوكرانيا الجيوبوليتيكية لكل من روسيا والاتحاد الأوروبي، وتعد أوكرانيا ايضا مستهلكاً مهماً للغاز الروسي إذ تستهلك (55) مليار3 الى جانب المانيا وإيطاليا، مما جعلها هدفا من روسيا لضمها[24].

الخريطة (2) شبكة انابيب نقل الغاز الطبيعي من روسيا الى اوروبا عبر أوكرانيا

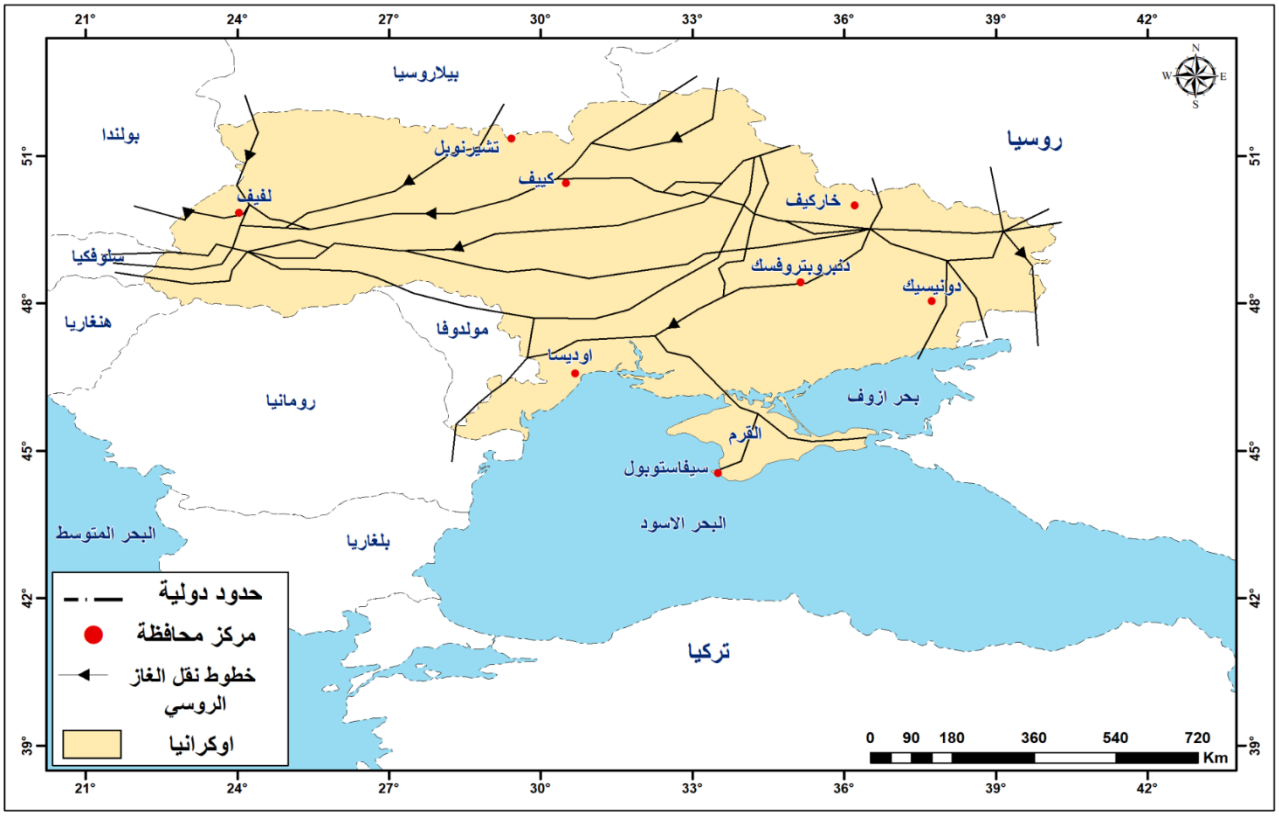

المصدر: الباحث بالاعتماد على: اسيا سليم فليح السلطاني، الأهمية الجيوسياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الروسي الأمريكي واثره على انابيب النفط والغاز، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل/ المجلد 36/ العدد الثالث/ أيلول 2019، ص19.

- **مجال الزراعة والأمن الغذائي:** تحتل الزراعة مكانة مهمة في اقتصاد أوكرانيا، حيث كانت تعرف سابقاً بسلة غذاء الاتحاد السوفيتي، واليوم تُعرف بسلة الخبز في أوروبا أو سلة الغذاء العالمي. تعد أوكرانيا قوة رئيسة في

تأمين الأمن الغذائي للعديد من الدول، حيث تتمتع بقدرات زراعية كبيرة وتُعد مهمة على المستوى العالمي في عدة منتجات، وتمثل صادرات الزراعة حوالي 45% من إجمالي صادرات أوكرانيا، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة أكثر من (41) مليون هكتار؛ وتتميز الأراضي الأوكرانية بطقس مناسب للزراعة وتربة سوداء شديدة الخصوبة، حيث تشغل الأراضي الزراعية أكثر من (72%) من مساحة البلاد، وتغطي الغابات حوالي (16%) من المساحة الإجمالية. اذ وصل إنتاج الحبوب في عام 2022 إلى (51) مليون طن، منها (29) مليون طن من القمح، وبلغت الصادرات حوالي (18,2) مليون طن، مما جعل أوكرانيا تحتل المرتبة السادسة على مستوى العالم في صادرات القمح[25]. وبهذا تشكل أوكرانيا (13%) من صادرات القمح العالمية في عام 2022، والرابع في صادرات الذرة، والمركز الثاني عالميا في إنتاج الشعير، والرابع في صادراته، كما تستحوذ على المركز الأول عالمياً في صادرات زيت دوار الشمس، والثالث عالميا في إنتاج وتصدير العسل بنحو (82) ألف طن سنويا، فيما بلغت صادرات الفواكه نحو (56) ألف طن، واللحوم (460) ألف طن، والدواجن (440) ألف طن، ونتيجة لهذه الأهمية الاقتصادية الزراعية لأوكرانيا جعلها مطمعا لروسيا [26].

- **مجال الصناعات الثقيلة:** لقطاع التعدين افقاً واسعة في أوكرانيا، والذي كان من أهمية أوكرانيا الإقتصادية لروسيا حيث أنتجت أوكرانيا نحو (62) مليون طن من الحديد لتحتل بها المرتبة السادسة عالمياً، والثانية عالميا من حيث الاحتياطي بنحو (29) مليار دولار، كما تحتل المرتبة الثانية أوروبيا في الاحتياطي من الزئبق، والأولى في الكبريت، والعاشرة عالميا في احتياطيات خام التيتانيوم وتعد أكبر دولة في أوروبا في احتياطيات خامات اليورانيوم كما تحتل المرتبة الثانية أيضا من حيث الاحتياطيات المستكشفة من خامات المنغنيز (2,4 مليار طن، أي 12% من احتياطيات العالم)[27]. اما في **الجانب الصناعي**؛ تعتلي أوكرانيا المرتبة الرابعة عالمياً في تصدير توربينات محطات الطاقة النووية، والمرتبة الـ (12) في مجال صادرات السلاح بنحو مليار دولار، إذ ورثت عن الاتحاد السوفييتي السابق نحو (31%) من مصانعه، تستوعب نحو (701) ألف موظف[28]. وتستحوذ أوكرانيا مايقدر بـ (20) نوع من مجموعة (30) نوعا من المعادن التي يعدها الاتحاد الأوروبي ذات الأهمية كبيرة للمستقبل، وتعد الإمكانات الوفيرة للدولة أحد الأسباب التي جعلت منها وجهة رائدة لبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) وأكبر متلق للاستثمار منه، اذ في عام 2021 استثمر البنك نحو (554) مليون يورو في البنية التِحتية الحيوية في عموم الدولة، ويمثل أكثر من (61%) من إقراض البنك في المنطقة، وهكذا بدأ النمو السريع للاقتصاد الأوكراني بحلول عام 2018[29]، ووصل حجمه إلى ما يقرب من (81%) مما كان عليه في عام 2008، وتحول من اقتصاد سوفييتي غير متوازن إلى اقتصاد متنوع وهذا ما له على بروكسل ترى إمكانات هائلة في توسيع التجارة الثنائية مع : على المدى المتوسط والطويل ومن هنا يتبين أن المحفز الاقتصادي من الغزو الروسي لأوكرانيا يقع في قلب الإستراتيجية الروسية، ولا يقل أهمية عن الدوافع الأمنية والعسكرية [30].
- **مجال التكنولوجيا:** تعد تكنولوجيا المعلومات صناعة رئيسة أخرى تُسهم في نمو الاقتصاد الأوكراني، مما جعلها محط أنظار روسيا. إذ شكلت تكنولوجيا المعلومات حوالي (27%) من إيرادات أوكرانيا في عام 2021، وذلك بسبب إنتاجها لغاز النيون الخامل الذي يُستخدم كمكون أساسي في صناعة الرقائق والأجهزة الليزرية. كما كانت

خدمات تكنولوجيا المعلومات أكبر صادرات أوكرانيا إلى الولايات المتحدة في العام نفسه، حيث يعود نحو (89%) من إنتاج أشباه الموصلات المعتمدة على غاز النيون المستوردة من أوكرانيا إلى الولايات المتحدة[31]. ولهذا تدرك أوكرانيا جيدا أهميتها الجغرافية الاقتصادية في القارة الأوروبية وتشكل تخوم حية لمطامح القوى المتصارعة ولاسيما بالنسبة لروسيا الاتحادية تعد عنصراً اساسياً لإعادة التوازن في هذه المنطقة الاقليمية ودورها في إعادة تشكيل النظام العالمي والبحث عن العظمة.

(ج) الأهمية العسكرية والامنية: تُعد أوكرانيا واحدة من ثلاث نقاط دخول رئيسة لروسيا إلى العالم، إلى جانب وسط آسيا والقوقاز. تُظهر الخريطة الجغرافية لروسيا أن أمنها مُهدد حقًا، حيث تمتد عضوية حلف الناتو في منطقة البحر الأسود إلى بلغاريا ورومانيا وتركيا، بالإضافة إلى تمتد عضوية الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو إلى لاتيفيا وإستونيا وبولندا وليتوانيا من الشمال الغربي لروسيا، ويُمكن تلخيص الأهمية الجغرافية لأوكرانيا بالنسبة لروسيا في كونها الحاجز الجغرافي الذي يعرقل المحاولات الغربية لإحاطة روسيا الاتحادية[32]. وأوُكرانيا هي ثاني أكبر دولة في أوروبا بعد روسيا، وقد كانت أوكرانيا منذ عام (1812م) منطقة أمنية لروسيا على حدودها الغربية وهذا ما دفع بروسيا لشغف لضمها من أجل إستكمال قوتها وضمان الأمن في الحدود الغربية لها بالدرجة الأولى، ولعبت أوكرانيا دورا هاما في الحرب العالمية الثانية وخصوصا في انهزام ألمانيا، حيث أن القوات الألمانية كانت مضطرة لعبور (1600) كم من أراضي أوكرانيا لتصل إلى موسكو عاصمة روسيا، من الأسباب الرئيسة التي ادت لإخفاق ألمانيا في هذه الحرب؛ هي طبيعة أوكرانيا الجغرافية التي جنبت روسيا من هزيمة وشيكة إذا وقعت هذه الدولة بيد حلف الناتو فإن المسافة الموصلة إلى موسكو لن تتعدى 400 كم[33]. وهذا ما أدى بروسيا إلى إستهداف الأقاليم الغربية التي ضمتها روسيا من أجل تعزيز أمنها وهي لوهانسك، ودونيتسك، وزاباروجيا، وخيرسون، فأمن روسيا من أمن أوكرانيا، وروسيا تسعى لضمان أمنها بضم أوكرانيا وهذا يقتضي عدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو، حيث أن أي توسيع محتمل للناتو يعد مصدر قلق لسنوات وإن العديد من الدول الأوروبية تتفهم ذلك[34].

وتعد أوكرانيا ذي أهمية أمنية كبيرة بالنسبة لروسيا اذ ورثت أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قوة قوامها (781) الف عسكري على أراضيها، مزودة بثالث أكبر ترسانة أسلحة نووية في العالم، وفي أيار/ مايو،1992، وقعت أوكرانيا على معاهدة تخفيض الأسلحة الإستراتيجية (ستارت) والتي وافقت فيها البلاد على التخلي عن جميع الأسلحة النووية لصالح روسيا لتفكيكها والانضمام إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة على الأسلحة النووية[35]. وصدقت أوكرانيا على المعاهدة في عام (1994)، وبحلول عام (1996) أصبحت خالية من الأسلحة النووية، وفي الوقت الحاضر يمثل الجيش الأوكراني ثاني أكبر قوة عسكرية في أوروبا، بعد روسيا، وهذا ما جعلها مطمعا لروسيا في ضمها وتكوين حلف قد يشكل أقوى قوة أمنية في العالم وأخذت أوكرانيا خطوات متسقة لتقليص الأسلحة التقليدية وقعت على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا،

والتي دعت لتخفيض من أعداد الدبابات والمدفعية والعربات المدرعة (تم تخفيض قوات الجيش إلى 300 الف) وتخطط اوكرانيا لتحويل القوة العسكرية الحالية القائمة على التجنيد إلى قوة مختصة تطوعية في موعد لا يتجاوز عام 2011 في ذلك الوقت [36]. وتشارك وحدات عسكرية من دول أخرى القوات الأوكرانية في مناورات عسكرية متعددة الجنسيات في أوكرانيا بشكل منتظم، بما في ذلك القوات العسكرية الأمريكية بعد الاستقلال، أعلنت أوكرانيا نفسها دولة محايدة، حيث امتلكت البلاد شراكة عسكرية محدودة مع روسيا، وغيرها من بلدان رابطة الدول المستقلة وشراكة مع حلف شمال الأطلسي منذ عام 1994[37]. وفي مطلع هذا القرن، مالت الحكومة إلى منظمة حلف شمال الأطلسي، وإلى تعميق التعاون مع قوات التحالف والتي حددتها خطة العمل بين حلف الناتو وأوكرانيا الموقعة عام 2002 كما تم الاتفاق في وقت لاحق على إجراء استفتاء وطني في مرحلة لاحقة حول الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي واعتبر الرئيس السابق فيكتور يانكوفيتش مستوى التعاون الحالي بين أوكرانيا وحلف شمال الأطلسي كافيا، حيث أن يانوكوفيتش ضد انضمام أوكرانيا إلى الحلف وأعلنت منظمة حلف شمال الأطلسي في قمة بوخارست 2008 أن أوكرانيا ستضحى عضوا في منظمة حلف شمال الأطلسي متى تريد ومتى تتوافق مع معايير الانضمام[38]. اذ يدرك الروس خطورة ما يعنيه انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو على الأمن القومي الروسي، إنها آخر القلاع الإستراتيجية التي تعزل روسيا عن الغرب وحلفائه. اذ إن الدفاع الجَماعي هو أحد المبادئ الأساسية لحلف الناتو، إذ يكون الهجوم على أحد الحلفاء بمثابة هجوم على الجميع، وإذا أصبحت أوكرانيا عضوا كامل العضوية في الناتو فإنه يصبح من الخطورة على روسيا القيام بأي عمل عسكري في أوكرانيا، وقد يدعم الحلف أوكرانيا في استعادة شبه جزيرة القرم التي ضمتها روسيا في 2014، وفرض سيطرتها الكاملة على إقليم دونباس الانفصالي، وهذا يُعَدّ خسارة كبرى لروسيا وتقزيمًا لدورها مقابل انتصار واشنطن وحلفائها. وما تخشاه موسكو أن يفتح انضمام أوكرانيا إلى الناتو الباب أيضًا لجورجيا، وهو ما سيضرب إرادة روسيا بشكل كبير، ويعني حصارها عسكريا، واقتراب المهدّدات الجوية والصاروخية من أراضيها، وتصبح في مرمى نيران الناتو[39].

وتعد مسألة انضمام اوكرانيا الى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EACU)، احد اهم المصالح الاقتصادية التي تعمل روسيا على تحقيقها، اذ يضمن هذا الامر تحويل روسيا الاتحادية الى قوة حقيقية، تؤهلها لتصبح قوة عسكرية وجيوسياسية تواجه بها الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة من جهة، والصين من جهة أخرى وعليه تعد أوكرانيا خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها[40].

ثالثاً: طبيعة الاستراتيجية الصينية: تعد الصين من وجهة نظر الاستراتيجية، دولة ذات موقع جغرافي مركزي في اسيا وشرقها. تتيح لها حدودها البرية الطويلة ووصولها السهل إلى المحيط الهادئ فرصًا لتعزيز قوتها الاقتصادية

والتجارية وتواجدها الجغرافي في المنطقة والعالم. وتعد الاستراتيجية الصينية معقدة منذ القدم، يمكن فهمها من خلال أطر مختلفة، غالبًا ما ترتبط بفترات تاريخية وقيادة مختلفة؛ حيث تحولت من خلالها الى دولة قوية وكبرى في العالم، وقد مرت الاستراتيجية الصينية بـ اربعة مراحل رئيسية، وهي على النحو الاتي:

1- مراحل تطور الاستراتيجية الصينية

(أ) المرحلة الاولى: (مرجعيات الإستراتيجية الصينية القديمة) وهي:

- **المذهب العقلاني (الفلسفة الكونفوشيوسية):** وهو من أبرز التيارات الفكرية المتجذرة بعمق في الثقافة الاستراتيجية الصينية، والتي ترى أن العلاقات الإنسانية في العالم تُبنى ضمن نظام تراتبي، وعلى السلطة التي تحكم أن تولي اهتمامها للحفاظ على التجانس الوحدة الداخلية قبل الانسياق نحو التعامل مع الخارج بوصفه محيطاً مليئ بالبرابرة، الذين يُنتظر منهم أن يخضعوا للصين كونها تتربع على الهرم النظمي الإقليمي[41]، فالصين كانت ذات مركزية خاصة، ودولة مكتفية ذاتياً، وهي الحالة التي انعكست على توليد أنماط خاصة في علاقتها بالخارج، على سَبيل المثال: لم ترسل الحكومات الصينية مستكشفين إلى الأطراف للبحث عن أراضي جديدة لاستعمارها ولا بعثات ديبلوماسية، وبالخصوص خارج المحيط الأسيوي، ذلك أن الثقافة الاستراتيجية الصينية كانت تتوقع من الخارج إرسال ممثلين لاستكشاف الحضارة الصينية، وبذلك كانت العلاقات التمثيلية أو الدبلوماسية الصينية جد محدودة مقارنة ببعض الدول الأوروبية[42].
- **المذهب الاشتراكي (الفلسفة الماوية):** أبدى ماو تسي تونغ في بداية حكمه رغبة قوية في فصل سياسة بلاده عن القيم الفلسفية والاستراتيجية القديمة، من أجل إعلاء شأن المبادئ الشيوعية الجديدة، إلا أن الثقافة الكونفوشيوسية استمرت ضمن أيديولوجيا جديدة سميت بالأيديولوجية الماوية الكونفوشيوسية ذات الطابع الاشتراكي، حيث وجد ماو قدراً من التوافق بين المبادئ الاشتراكية والقيم الكونفوشيوسية؛ خاصة في جمعهما بين التناقضات، لذلك لم يكن المصدر الرئيسي المحدد للسياسة الصينية في عهده، مرتكزا على تعاليم "ماركس" وإنجليز" و "لينين"، ولكن على الأفكار التي صاغها في الكتاب الأحمر، إلى جانب الثقافة الكونفوشيوسية التقليدية، وقد ظلت الماركسية بالنسبة إلى ماو مجرد وسيلة ثورية من أجل التصدي لتحديات التحديث، وعامل مساعد فقط في عملية صنع السياسة الخارجية، مع الالتزام بمفهوم (القوة الذكية لصن تزُو، الذي يوازن بين مفهوم القوة العسكرية والقوة الاقتصادية، ويمنح الأولوية لهذه الأخيرة[43].

(ج) المرحلة الثانية 1978-2013: مرحلة الانفتاحات والإصلاحات: تميزت هذه الفترة من 1978 إلى 2013 بمرحلة "الانفتاح والإصلاحات"، وتحت قيادة دنغ شياو بينج وخلفائه، شهدت الصين تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة. وكان الوجه الأبرز في هذه المرحلة هو الإصلاح والتحديث الاقتصادي، الذي يشار إليه غالبًا باسم "المعجزة الاقتصادية الصينية": اذ أدخلت سياسات دنغ شياو بينغ عناصر من الإصلاحات الموجهة نحو السوق، مثل "نظام المسؤولية المنزلية" في الزراعة، وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، والانفتاح على الاستثمار

الأجنبي والتجارة. وأدت هذه الإصلاحات إلى النمو الاقتصادي السريع والتحضر، كما سعت الصين خلال هذه الفترة بنشاط إلى الاستثمار الأجنبي ووسعت تجارتها الدولية بشكل كبير، وأصبحت تعرف باسم "مصنع العالم" بسبب دورها كمركز تصنيع عالمي رئيسي. وتم تشجيع الشركات الأجنبية على إقامة مشاريع مشتركة في الصين، مما أدى إلى نقل التكنولوجيا والتكامل الاقتصادي مع الاقتصاد العالمي(44). وعلى مستوى السياسة الخارجية، ركزت الصين خلال هذه المرحلة على "النهضة السلمية" و"التنمية السلمية"، وسعت إلى طمأنة العالم إلى أن صعودها لن يشكل تهديدًا للاستقرار العالمي(45).

(د) المرحلة الرابعة 2013–2050: مرحلة القوة والانطلاق: بدأت هذه المرحلة مع وصول شي جين بينغ إلى السلطة في عام 2012، حيث شهدت البلاد في عهده نقلة نوعية في مختلف المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية أيضًا. ولكن قيادته اتسمت بنهج أكثر حزمًا ومركزية في التعامل مع الحكم، على الصعيدين المحلي والدولي. وتشهد البلاد تحولًا نحو اقتصاد يعتمد بشكل أكبر على الاستهلاك والتركيز على الابتكار التكنولوجي. وتعد مبادرة الحزام والطريق، التي أُطلِقَت في عام 2013، أبز مميزات هذه الفترة. وهو مشروع طموح للبنية التحتية والتنمية الاقتصادية يهدف إلى تعزيز تواصل الصين مع المناطق الأخرى. ولهذه المبادرة آثار جيوسياسية كبيرة وقد تستمر في تشكيل سياسة الصين الخارجية ونفوذها في مناطق مختلفة(46). وتعمل الصين على تحديث قدراتها العسكرية بشكل مطرد. ويشمل ذلك التقدم في مجالات مثل القوة البحرية والحرب السيبرانية والقدرات الفضائية. كما تسعى الصين إلى لعب دور أكبر في المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية وتعمل جاهدة لتصبح رائدة عالمية في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي، والجيل الخامس، والحوسبة الكمومية.

2– تطلع الاستراتيجية الصينية سياسيًّا: قام الرئيس الصيني دينج شياو بينج منذ توليه الحكم في عام 1978 بإصلاحات كبيرة بارزة في نظام الحكم والدولة متبعًا مبدأ الإصلاح المتدرج، ومبدأ الاهتمام بالغاية على حساب الوسيلة، فكانت إصلاحات قوية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا. وقد حققت خلال المرحلة الأخيرة ما كانت الصين تصبو إليه من قضاء على الفقر في البلاد، ونجحت في زيادة نسبة الطبقة المتوسطة وتقلصت نسبة طبقة ما دون خط الفقر بشكل كبير. وستقوم الصين حتى نهاية 2035 باستكمال الإصلاحات الداخلية في نظام الحكم والدولة ومؤسساتها العديدة وتأمين حياة رغيدة للمواطن الصيني(47).

أما في نهاية عام 2050 فتسعى الصين لتكون دولة متقدمة ومزدهرة وديمقراطية غنية، كما قال الرئيس الصيني "تشي" في المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني "ستقف الأمة الصينية شامخة وسط أمم العالم بمعنوياتها العالية". وتعد الصين أن مقياس قوة الدولة ومكانتها ونفوذها هو قوتها الاقتصادية ومرونة الدولة الصينية في

إحداث توازن ما بين توزيع مركز ثقلها بين السياسة والاقتصاد، وهذا هو عنوان سياستها الجديدة منذ عام 2020 وما بعد[48].

وتكمن رؤية إستراتيجية الصين في السياسة الداخلية والخارجية للأعوام العشرين المقبلة بالاتي:[49]

أ. في السياسة الداخلية: في الشأن الداخلي بدأت الصين بالقيام بإصلاحات جديدة تمثلت في التأكيد على وحدة الصين والتغيير الإيجابي في مؤسسات الدولة والحزب، وأيضًا في سَنّ عدد من القوانين الحديثة، التي صدرت لأول مرة في الصين مثل القانون المدني الجديد. وقد أقرت خطة للعمل تتضمن: استمرار الحزب الشيوعي كقوة رئيسية مسيطرة في الدولة؛ إصدار خطة إصلاحات شاملة وتعديلات لوظائف مؤسسات الحزب والدولة وإنشاء لجان مركزية بشأن ذلك؛ تشكيل لجنة لإصدار قرارات تتعلق بإصلاح مجلس النواب الصيني؛ تشكيل دائرة للعمل الجماعي تشرف على آراء وشكاوى الشعب بشكل دائم وأيضًا تشرف هذه الدائرة على إحداث إدارة جديدة من ناحية التنمية البشرية في مؤسسات الدولة والمؤسسات ذات الملكية المختلطة؛ إعادة هيكلة للوزارات (وزارة العلوم والتكنولوجيا والزراعة والشؤون الريفية) تقليص نسبة العاملين في مؤسسات الدولة المركزية والحزب بنسبة 5% واستثمار المسترد في المشروعات الكبرى؛ إصدار القانون المدني الجديد 2020 ولأول مرة في الصين.

ب. في السياسة الخارجية: خلال عقود مضت كانت السياسة الخارجية الصينية تسير في الظل بعيدة عن الأضواء والضوضاء كأي دولة عظمى في وزنها، ولكن السنوات القليلة الفائتة شهدت تطورات غير مألوفة أظهرت الصين بصورة أكثر حزمًا واستعدادًا مع بداية عام 2020. ولأن السياسة الخارجية امتداد للسياسة الداخلية. قامت الصين أيضًا بوضع استراتيجية واضحة في سياستها الخارجية تمثلت في المبادئ التالية:

1– القيام بدورها في تحقيق السلام والتنمية العالميين وبناء مستقبل يقوم على العدالة والمساواة والتعايش السلمي والمنفعة المتبادلة. ، **2**– توطيد علاقاتها مع العديد من الدول النامية منها والصاعدة في مشاريع بنى تحتية والتنسيق لخطط عمل في الكثير من الصُعد، مهمشة العلاقات الغربية دون قطعها. ، **3**– فيما يتعلق بالمؤسسات الدولية تجد الصين في المؤسسات الحديثة بديلًا للمؤسسات الإقليمية والدولية، وتكون الصين في هذه المؤسسات اللاعب الأساسي، بالإضافة الى روسيا؛ مثل "منظمة شنغهاي للتعاون"، و"بريكس"، ومبادرة "الحزام والطريق"، وأيضًا مبادرة "الأمن العالمي". ، **4**– إصدار عدة قوانين خارجية: ومنها، " قانون العلاقات الخارجية (2–2) " الذي تؤكد فيه على أن سيادة القانون الدولي هي الأساس للنظام الدولي وتحمي الصين من خلاله وحدتها وسيادتها الوطنية؛ و"قانون مكافحة التجسس" الذي يؤكد ضرورة العمل لمناهضة أفعال التجسس وأيضًا اتخاذ إجراءات للعقاب على هذه الأفعال، والمحافظة على الأمن القومي وحماية مصالح الشعب الصيني؛ و"قانون الاستثمار الأجنبي" وينص على جذب المستثمرين الأجانب والسماح لهم بالنفاذ بسهولة للأسواق الصينية.

وتعمل الصين على إصلاح نهاية النظام العالمي القائم ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتؤمن بنظام عالمي جديد تتعدد فيه الأقطاب" ولذلك فهي تدفع من خلال علاقتها الثنائية مع القوى الكبرى كروسيا، وانخراطها في المنتديات أو المجموعات الدولية مثل "بريكس" باتجاه نظام دولي متعدد الأطراف، وهناك كما يبدو دعم كبير لهذا التوجه في كلٍّ من آسيا وإفريقيا.

3- تحقيق الريادة العالمية: تسعى الصين لتحقيق الريادة الاقتصادية العالمية من خلال استراتيجية تهدف إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية المتوازنة والتحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار. وترتكز هذه الاستراتيجية على اربع محاور رئيسية:[50]

أ. التصنيع الموجه بالصادرات: كان هذا المحور هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الصيني في العقود الماضية. وقد بدأت الصين في إصلاح اقتصادها في السبعينيات من القرن الماضي، وذلك من خلال التركيز على التصنيع الموجّه بالصادرات. وقد تمكنت الصين من تحقيق فائض تجاري ضخم في السلع المصنّعة، مما أدى إلى تراكم احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية. وقد نجحت هذه السياسة في جذب الاستثمارات الأجنبية وخلق فرص عمل جديدة؛ ما أدى إلى نمو اقتصادي سريع، وقد أسهم التصنيع الموجَّه بالصادرات في تحول الصين من دولة زراعية إلى دولة صناعية. ومكَّن التصنيع الموجّه بالصادرات الصين من تحقيق فائض تجاري ضخم في السلع المصنعة. وقد بلغ هذا الفائض حوالي 750 مليار دولار أمريكي في عام 2022، كما نما فائض الميزان التجاري الصيني بنسبة 2.8% خلال الشهور السبعة الأولى من عام 2023، مسجلًا 3.39 تريليونات يوان (470.8 مليار دولار). ويساعد هذا الفائض في تراكم احتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية؛ ما أعطى الصين قوة شرائية كبيرة في الأسواق العالمية.

ب. التوسع في الأسواق المحلية: بدأت الصين في التركيز على تنمية الأسواق المحلية في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق نمو أكثر استدامة. وقد ساعدت هذه السياسة في خفض اعتماد الصين على الصادرات وتقليل التقلبات الاقتصادية. وقد تضمنت هذه السياسة خطوات عديدة؛ منها زيادة الأجور حيث قامت الحكومة الصينية بزيادة الأجور في محاولة لتحفيز الطلب المحلي؛ وتوسيع شبكة البنية التحتية كالطرق السريعة والسكك الحديدية والمطارات، مما سهل حركة السلع والخدمات داخل البلاد. كما تبنت الصين سياسة قوية في دعم الشركات المحلية، حيث قامت الحكومة بدعم الشركات المحلية من خلال تقديم الإعانات والقروض.

وقد نجحت هذه الاستراتيجية في تحقيق بعض النجاحات، حيث أصبحت الصين واحدة من الدول الرائدة في مجال البحث والتطوير، وقد أسهم هذا النجاح في تطوير العديد من الصناعات الجديدة في الصين، مثل صناعة السيارات

الكهربائية وصناعة الروبوتات. ومن المتوقع أن تستمر الصين في تحقيق نجاحات كبيرة في السنوات المقبلة، وذلك في إطار سعيها إلى تحقيق الريادة الاقتصادية العالمية.

د. التنمية المستدامة: هي تلبية حاجة الجيل الحالي مع ضمان ألا يتعارض ذلك مع حاجة الأجيال في المستقبل في كافة فروعها الاجتماعية والاقتصادية وغيرها. وتتمحور رؤية الصين حول الأمن كشرط مهم للتنمية المستدامة، وتؤكد الصين أن التنمية هي الشرط اللازم لحل المشكلات في كافة الصعُد، حيث أكدت الصين على أهمية الأمن والسلام الدوليين لخلق عالم يسوده الاستقرار والعيش الرغيد[51].

وبناءً على ماتقدم يمكن القول ان طبيعة الاستراتيجية الصينية اتجهت نحو تفعيل القوة الناعمة وحددت هدفها تحت منهج اقتصادي تنموي، اذ رسمت افكارها نحو الإستراتيجية التجارية، لاسيما مبادرة الحزام والطريق خير دليل؛ اذ ربطت ديدن تجارتها واستراتيجيتها في الماضي باسلوب الحاضر ولهذا ستكون أوكرانيا نقطة مهمة في استراتيجتها الخاصة، وسنوضحها كما في التالي.

2– جمهورية أوكرانيا في الاستراتيجية الصينية: يمكن تعريف الاستراتيجية الحالية للصين في أوكرانيا على أنها "الاستطلاع الاقتصادي الجغرافي"، وهي مرحلة تحضيرية في صنع القرار الاستراتيجي. وبعبارة أخرى، تحقق الصين في البيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوكرانيا من أجل تقييم المخاطر والفرص المتاحة للقيام بأعمالها هناك. على غرار سياستها في بلدان العالم الثالث الأخرى على سبيل المثال، في جورجيا ومولدوفا، وهي على النحو الاتي:

(أ) الأهمية الجغرافية: ترتبط مصالح الصين متعددة الأوجه في أوكرانيا بشكل أساسي بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، إنه جذاب للغاية كمركز عبور لوجستي ضمن مبادرة الحزام والطريق التي تربط الصين بأسواق الاتحاد الأوروبي. العوامل الجذابة الأخرى هي مواردها الطبيعية الغنية، وفرص مشاريع البنية التحتية الجديدة وصناعاتها الزراعية[52]. اذ تظهر عطاءات الصين الجيوسياسية في أوكرانيا بشكل متزايد، بمحاولة الصين للحصول على النفوذ الجيوسياسي في أوكرانيا، وفي نفس الوقت تظهر معضلة؛ دعم روسيا كلاعب سياسي في أوكرانيا، اذ تريد بكين زيادة نفوذها الاقتصادي والدبلوماسي في البلاد، كجزء من الاستراتيجية الأوسع لزيادة النفوذ في أوروبا، لكن على الرغم من الطموحات الاقتصادية الصينية، لا يزال الوجود الروسي العسكري في أوكرانيا هو العامل الأساسي للتأثير على العلاقات الصينية الأوكرانية الحالية والمستقبلية[53].

(ب) الأهمية الاقتصادية: تبرز أهمية أوكرانيا الاقتصادية للصين من خلال مجالات عدة أهمها؛ المجال التجاري، لاسيما مبادرة الحزام والطريق، وفي الزراعة والصناعة، ومجال الطاقة لاسيما المتجددة منها، فضلاً عن مجال التكنولوجيا الحديثة. وسنبينها على النحو الاتي:

- **المجال التجاري:** على مدى العقود الثلاثة من استقلال أوكرانيا، شكلت الموارد الطبيعية لاوكرانيا، وصناعة الدفاع، والموقع حصة متزايدة من المصالح الاستراتيجية للصين، وفي الفترة مابين عامي 2013–2020، زادت أهمية الصين كشريك اقتصادي لأوكرانيا، لاسيما اذ نالت الشريك التجاري الرئيسي لأوكرانيا بمبلغ 12.79 مليار دولار أمريكي من التجارة الخارجية لأوكرانيا عام 2019[54]، تليها روسيا (10,23 مليار دولار أمريكي). وفي عام 2020، بلغت تجارة أوكرانيا مع الصين 15.4 مليار دولار أمريكي. وخلال السنوات القليلة الماضية، زادت صادرات أوكرانيا إلى الصين بسرعة (على سبيل المثال، كان النمو حوالي 63% في عام 2019؛ زاد 100% في عام 2020) مقارنة بنسبة (+1.2%) من نمو صادرات أوكرانيا إلى بولندا و(−11.2%) إلى روسيا في عام 2019 و(−0.7%) إلى بولندا و(−16.9%) إلى روسيا في عام. اما في عام 2021، تم توحيد موقف الصين كأول شريك تجاري لأوكرانيا وفقا لقاعدة بيانات الأمم المتحدة. وعندما حلت الصين محل روسيا كأكبر شريك تجاري، سهلت زيادة التجارة الثنائية وإطلاق خدمة الشحن المباشر بالسكك الحديدية بين الدولتين، حيث ساعدت محطة أوكرانيا على خدمة السكك الحديدية السريعة بين الصين وأوروبا[55].

وفيما يخص **مبادرة الحزام والطريق:** أعلنت اوكرانيا في عام 2017 انضمامها للمبادرة واضحت محطة مهمة للصين على طريق الحرير الجديد في خدمة السكك الحديدية السريعة بين الصين وأوروبا، وهو ما دفع الصين إلى عقد اتفاقية تعاون مع أوكرانيا في مجالات تشمل تمويل وإنشاء البنية التحتية[56]. ومما لا شك فيه أن أوكرانيا شريك جذاب لتنفيذ مشروع مبادرة الحزام والطريق الصيني بسبب موقعها ومنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي واسواقها المحلية الكبيرة نسبيا. اقترحت الصين رسميا أن تكون أوكرانيا جزءا من مشروع مبادرة الحزام والطريق في عام 2013 وضمتها عام 2017. ويمكن ان تبرر جهود الصين المستمرة في إشراك أوكرانيا في مدارها الجغرافي الاقتصادي جدية خططها. ومع ذلك، في أوكرانيا يتم دائما تقييم قرار التعاون الاستراتيجي المحتمل مع الصين من خلال عدسة جيوسياسية، اذ يؤثر توسيع مبادرة الحزام والطريق في أوكرانيا على العلاقات داخل مثلث جيوسياسي تقليدي "روسيا – أوكرانيا –الغرب". ولكنه يخلق أيضا منطقة جديدة من المنافسة الجيوسياسية (بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية) في أوكرانيا[57]. يمثل اتساع نطاق الصين في الأجندة الاقتصادية لأوكرانيا هو نتيجة لعدد من العمليات، التي اختتمت في التحول "في توازن التأثير الجيوسياسي والجغرافي الاقتصادي للقوى العظمى" في أوكرانيا.

- **مجالات الزراعة والصناعة والطاقة والتكنولوجيا:** تعد أوكرانيا من كبار الدول الزراعية في العالم وتسمى بـ (سلة الغذاء العالمي)، لذا نجد الصين في مقدمة الدول استيرادا لمنتجاتها الزراعية، اذ أصبحت الصين أكبر مستورد للشعير والحنطة والذرة لاوكرانيا في عامي 2020–2021، وفي عام 2016، قامت مجموعة (COFCO)، أكبر تكتل زراعي في الصين، ببناء محطة لنقل الحبوب والنفط بقيمة 75 مليون دولار في ميناء ميكولايف على البحر الأسود. ومابين عام 2014 إلى عام 2019، شكلت الواردات الزراعية الصينية من أوكرانيا 45.5% من

إجمالي تجارة الواردات، حيث تهيمن الحبوب وغيرها من المنتجات على التجارة. اذ أصبحت أوكرانيا المستورد الرئيسي للأغذية في الصين، متجاوزة الهند في عام 2019. وفي المقابل، شكلت الصادرات الزراعية الصينية إلى أوكرانيا 2.6% فقط من إجمالي تجارة الصادرات، مما يشير إلى تكامل قوي من حيث إجمالي حجم التجارة وتجارة المنتجات الزراعية. اذ يرى المحللين الصينيون أن كلا الدولتين مهمين لبعضهم ويمكنهما تعزيز التعاون لتوسيع مزاياهما وتعزيز تنمية التجارة بينهما[58]. اما في **الصناعة** وضعت الصين أعينها بجدية على صناعة الدفاع في أوكرانيا، فمنذ عام 2017 تعد أوكرانيا ثاني أكبر مورد للأسلحة إلى الصين بعد روسيا. اذ أثارت محاولة الاستحواذ على شركة موتور سيتش الأوكرانية العملاقة، وهي شركة رائدة في صناعة طائرات الهليكوبتر ومحركات الطائرات، الدهشة بين شركاء اوكرانيا الغربيين، ويتم متابعتها على الرغم من التحقيق المستمر منذ عام 2015. إن استخدام ممارسة عمليات الدمج والاستحواذ لتأمين الوصول إلى البحث والتطوير هو تكرار لما حدث في عام 1998 عندما استحوذت الصين على حاملة الطائرات الأوكرانية، المعروفة سابقا باسم (Varyag). إن الاستحواذ على شركة الطائرات الأوكرانية المتطورة ، التي صنعت محركات لأكبر طائرة نقل في العالم (An–225 Mriya)، من شأنه أن يمنح الصين تكنولوجيا دفاعية حيوية ويعزز الحشد العسكري الصيني وقدرة الطيران المدني، في وقت يتزايد فيه رد الفعل التنظيمي في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ضد الاستثمار الصيني في شركات البحث والتطوير الاستراتيجية، مع استثمارات أخرى في صناعة الحديد والصلب والزيوت النباتية والأدوية[59]. اما في **مجال الطاقة المتجددة** وقعت الصين صفقة مع أوكرانيا لبناء محطة طاقة رياح بقدرة 800 ميجاوات، وبقيمة مليار دولار أمريكي مع شركاء أوكرانيين محليين داخل إقليم دونيتسك، كانت ستكون أكبر حديقة رياح برية في أوروبا الا ان الحرب حالة دون ذلك[60]. وفي **التكنلوجيا** اصبحت أوكرانيا سوقا مهماً لشركة (Huawei)، عملاق الاتصالات الصيني، بعد تطوير شبكة الهاتف المحمول في أوكرانيا، فازت (Huawei) بعقد في عام 2019 لبناء شبكة (G4) لمترو أنفاق كييف. وفي عام 2020 ، اتفقت (Huawei) ووكالة الأمن التقني الأوكرانية على التعاون في مجال الأمن السيبراني والدفاع السيبراني[61].

اذ تسعى استراتيجية الاستطلاع الصينية في أوكرانيا إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

1– تعزيز تصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة، وتحفيز قيادة الصين في الابتكارات.، 2– وصول الشركات الصينية إلى موارد العجز في بلدان العالم الثالث.، 3– توظيف مستقر للعمال في الصين.

(ج) الأهمية العسكرية والامنية: لاتقتصر التهديدات التي تطال مصالح الصين في الموارد والسلع المستوردة من أوكرانيا ومشروعات الاستثمار الصينية في البلاد، على هذه الجوانب بل تشمل أيضًا أمن الصين الاستراتيجي؛ فمن جانب، يمكن أن يؤدي تعثر أو تأخير مشروع الحزام والطريق، أو حتى اضطراب أمن الصين في بحر الصين الجنوبي إلى تهديدات كبيرة. بالرغم من تصور بعض الأفراد أن الصراع مع روسيا قد يلهي الولايات المتحدة عن التركيز على التصدي للصين في بحر الصين الجنوبي، الذي يشهد ثلث حركة التجارة العالمية، إلا أن التحديات التي تواجه الصين من الولايات المتحدة اليوم تتضمن تكبير مرور السفن الحربية بشكل مُضخّم،

مما يُهدد الصين في الجوانب التجارية والأمنية، ويثير توترًا فيما يتعلق بإقليم تايوان. يتمثل التهديد في أن الولايات المتحدة قد تتخذ إجراءات في تايوان لمنع الصين من تكرار سيناريو الأوكراني مع روسيا[62]. تعهد الصين في أواخر القرن الماضي بضمان امن أوكرانيا عند تعرضها للغزو النووي ونشرته صحيفة الشعب اليومية (الصحيفة الرسمية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني) تحت عنوان "الصين تقدم حماية مظلة نووية لأوكرانيا"[63]. ومن جانب اخر احتل التعاون العسكري التقني الثنائي مساحة مهمة في المصالح بين الطرفين، وفي مواجهة حظر الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، تحولت الصين إلى أوكرانيا كمصدر للتقنيات العسكرية، ودعمت سلاسل التوريد لبناء الطائرات وصناعة الفضاء والسفن البحرية. بالنسبة لأوكرانيا سمح توريد المنتجات والتقنيات الدفاعية للصين لتطوير قطاعات صناعية إضافية، وتعزيز مكون التكنولوجيا الفائقة في اقتصادها الناشئ وتعزيز المصالح التجارية المربحة بشكل عام[64].

وتاسيساً على ما تقدم تتضح أهمية جمهورية أوكرانيا في إستراتيجية الصين في كل من (الحدود والفرص) التي تواجهها الدول الصغيرة عندما تكون في مرمى القوى العظمى، اذ تمكنت الصين بشكل عام من التوافق مع إرادة روسيا "حليفها الاستراتيجي" وبين توجه السياسة الخارجية للغرب والتعاون الاقتصادي النشط مع أوكرانيا.

الاستنتاجات:

1. اتضح لنا من خلال الدراسة ان جمهورية أوكرانيا تتمتع بموقع جغرافي يشكل وتر حساس في استراتيجيات الدول العظمى، لاسيما روسيا والصين؛ اذ تمتلك من المقومات ما لا تمتلكه دول كبرى كالموارد الطبيعية والتربة الخصبة ومجالات الصناعة الحديثة لاسيما العسكرية.
2. تعد جمهورية أوكرانيا موقعًا استراتيجيًا بين روسيا والصين، حيث تمتلك موقعًا جغرافيًا حيويًا يربط بين الدول الأوروبية والدول الآسيوية، وهذا يجعلها نقطة تجمع حيوية تؤثر على التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين روسيا والصين والغرب.
3. تشكل أوكرانيا موردًا هامًا للعديد من الموارد الطبيعية والمنتجات الزراعية التي تهم كلًا من روسيا والصين. فضلاً عن ذلك، تمتلك أوكرانيا قطاعًا صناعيًا يمكن أن يكون مصدرًا مهمًا للتعاون الاقتصادي بين الدولتين.
4. لصين دور فعال في أوكرانيا لكن بصورة مخفية وهذا سعي روسيا لملئ ماتركته مكرهة، اذ لروسيا مصالح كبيرة في أوكرانيا لايمكن ان تتنازل عنها بسهولة.
5. يمثل وجود أوكرانيا كعنصر في الاستراتيجية الروسية–الصينية تحديًا أمنيًا وعسكريًا، حيث تمتلك أهمية استراتيجية بالنسبة للدولتين من حيث الأمن الإقليمي والتوازن العسكري في المنطقة.
6. تسعى روسيا والصين لدور جغرافي واسع يحقق لها تطلعاتها المستقبلية، وهذا ماتجده في أوكرانيا.

الهوامش

([1]) مصطفى طلاس وآخرون، الاستراتيجية العسكرية، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 2011، ص381.

([2]) عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص17.

([3]) صلاح عبد القادر النعيمي، الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية ، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2021، ص19.

([4]) احمد محيي خلف صقر، العوامل الثقافية والاجتماعية وتاثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم (دراسة تحليلية)، ط1، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019، ص21.

([5]) روبرت غرين، 33 إستراتيجية للحرب، ترجمة: سامر أبو الهواش، ط1، داري العبيكان والكلمة للنشر والتوزيع، 2009، ص25.

([6]) قدوري عز الدين و ذوادي عبد المجيد، إستراتيجية روسيا الاتحادية والصين في آسيا الوسطة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2020، ص18.

([7]) وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة دراسات دولية العدد 64-65، جامعة بغداد، 2016، ص270.

([8]) طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص8.

([9]) طارق محمد ذنون الطائي، مصدر سابق، ص9.

([10]) وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مصدر سابق، ص272-273.

([11]) لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص94-96.

([12]) سعيدة عبابسة، الإستراتيجية الروسية في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص14.

([13]) سعيدة عبابسة، الإستراتيجية الروسية في افريقيا، مصدر سابق، ص15.

([14]) سيرغي لافروف، "نحن شعب مهذب": تاملات في السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: محمد خميس، مكتبة الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2020، ص58.

([15]) ايثار أنور محمد البياتي، الأساس الجيوستراتيجي للازمة الأوكرانية وتداعياتها الداخلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 17/ العدد 71/ 30/أيلول/2020، ص108.

([16]) Cory Welt, Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report, 2021, p14.

([17]) احمد بن ضيف الله القرني، أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، فهرسة الملك فهد الوطن، 15 مايو 2022، ص14.

([18]) فيان احمد محمد لاوند، الازمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثالثة/ المجلد الثالث/ العدد الثالث/ ملحق2، لسنة 2021م، ص191.

([19]) ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، ط1، مركز الاهرام للدراسات والنشر، القاهرة، 2013، ص77.

([20]) ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، مصدر سابق، ص79.

([21]) Mykola Ryzhenkov, Verona Movchan ,Ricardo Gucci, The Impact Of New Trade

Restrictions On Ukraine's Trade With Russia , German Advisory Group In Cooperation With The IER Kyiv, February2016, P5.

([22]) سالي كمال جلال، الحرب الروسية الأوكرانية وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2023، ص18.

([23]) مرعي ابازيد، لماذا توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) يشكل خطرا على روسيا- مذكرة 4، الحوار المتمدن ، العدد 1098، 2005، ص2.

([24]) اسيا سليم فليح السلطاني، الأهمية الجيوسياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الروسي الأمريكي واثره على انابيب النفط والغاز، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل/ المجلد 36/ العدد الثالث/ أيلول 2019، ص16.

([25]) Yuriy Gorodnichenko, Ukraine's Economy Went from Soviet Chaos to Oligarch Domination to Vital Global Trader of Wheat and Neon and Now Russian Devastation, The Conversation, Article published on: 21/04/2022, at: 10:30, on the website: https://bit.ly/3quMmrF, accessed: 27/05/2024, time: 12:20am.

([26]) Pifer Steven, Heading for (Another) Ukraine–Russia Gas Fight?, Article published on: 30/08/2019, at: 22:00, on the website: https://brook.gs/3u7vBnm, accessed: 27/05/2024, time: 12:25am.

([27]) احمد بن ضيف الله القرني، الابعاد الاقتصادية والديمغرافية، لأوكرانيا في المنظور الاستراتيجي الروسي، مصدر سابق، ص7.

([28]) Yuriy Gorodnichenko, OP, CIT.

([29]) وكالة روسيا اليوم RT، لدينا 21 من أصل 30 مادة نحتاجها.. أوروبا تنظر إلى أوكرانيا كبديل لروسيا في توريد المواد الخام الهامة، تاريخ النشر 2023/06/21، 08:04GMT، تم الاطلاع عليه في 2024/05/28، 12:30م، على الموقع: https://arabic.rt.com/business/1471793.

([30]) Pifer Steven, OP, CIT.

([31]) أسماء منصوري، البعد الأوراسي للحرب الروسية الأوكرانية –دراسة جيوسياسية-، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد العربي التبسي- تبسة-، رسالة ماجستير، 2023م، ص46.

([32]) فيرونيكا حليم فرنسيس، جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية "دراسة في اثر الجيوبوليتيك في علاقة روسيا بدول الجوار"، مصدر سابق، ص169.

([33]) مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، حرب أوكرانيا وتاثيراتها الجيوسياسية على دول المنطقة وأفغانستان، تحليل الأسبوع، الإصدار- 387، (من16 الى 22 يوليو 2022)، ص3-4.

([34]) Dagmara Paciorek–Herrmann, Polonization of the EU and NATO Socialization after Enlargement, Universität Hamburg, Fakultät Wirtschafts und Sozialwissenschaften, Dissertation Zur Erlangung der Würde einer Doktorin der Wirtschafts und Sozialwissenschaften, Hamburg, März 2017, P153.

([35]) د. بلال خماش، بوتين وأوكرانيا والعالم، مقال منشور بتاريخ 2022/02/23، 12:06، تم الاطلاع عليه في 2024/05/28، 10:34م، على موقع مدار الساعة: https://alsaa.net/article/192869.

([36]) أسماء منصوري، مصدر سابق، ص48.

([37]) د. بلال خماش، مصدر سابق.

([38]) أسماء منصوري، مصدر سابق، ص49.

([39]) احمد بن ضيف الله القرني، أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، مصدر سابق، ص15-16.

([40]) حسام إبراهيم، احمد عاطف، الحرب الروسية الأوكرانية"عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية"، ط1، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2023، ص47.

([41]) عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد (21)، قطر، 2016، ص31.

([42]) مريم دماغ ونجيم دريكش، الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة بحر قزوين: دراسة في الخلفيات والتوجهات، المجلة الجزائرية للامن الإنساني، السنة السادسة/ المجلد (6)، العدد (2)، جامعة، 2021، ص609.

([43]) المصدر نفسه، ص610.

([44]) مريم دماغ ونجيم دركش، مصدر سابق، ص 612.

([45]) زبيغنيو بريجنسكي، العالم عند منعطف مليء بالاحتمالات، البيان، تاريخ النشر: 5 /فبراير/2012، اطلع عليه في 2024/7/20، على الموقع : https://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-02-05-1.1586156.

([46]) علي الجرباوي، رؤية الصين لدورها العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، 2023، ص10.

([47]) رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، سالم محمد عبد السلام درياق، المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية، مجلة أبحاث –، العدد الـ (20) سبتمبر، جامعة سرت – ليبيا، 2022، ص471.

([48]) علي الجرباوي، مصدر سابق، ص12.

([49]) فيصل محمد خليفة الدرعي، قراءة في الاستراتيجية الصينية خلال عقدين، مركز تريندز للبحوث والاستشارات، ابوظبي – الامارات، 2023، ص7.

([50]) فيصل محمد خليفة الدرعي، مصدر سابق، ص 11.

([51]) منتدى التعاون الصيني العربي، مبادرة التنمية العالمية تضخ حيوية جديدة للعلاقات الصينية العربية، 13 سبتمبر2022، اطلع عليه في 2024/7/20 على الموقع: http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/gjydyl/202209/t20220913_10765643.htm.

([52]) Valbona Zeneli, Nataliia Haluhan, Why China is Setting its Sights on Ukraine, Article published on thediplomat, October 04, 2019, on the website: https://thediplomat.com/2019/10/why-china-is-setting-its-sights-on-ukraine/. Accessed: 29/05/2024, time: 01:45pm.

([53]) حسين عبد العزيز، أهمية ومخاطر الجغرافية السياسية ... "أوكرانيا انموذجا"، موقع عربي 21، مقال منشور بتاريخ: 2022/05/12 الساعة 10:03ص، تم الاطلاع عليه يوم 2024/06/02 الساعة 8:05م، على الموقع: https://arabi21.com/Home/About.

([54]) جليبر الأشقر، الحرب الباردة الجديدة، مصدر سابق، ص509.

([55])Tetyana Malyarenko, China's Belt And Road Initiative In The Contested Eastern Neighborhood: A Case Study Of Ukraine. Lex Portus, 7 (2), 39–63, 2021, P51.

([56]) لارا رجا الذيب، تحليل الموقف الصيني من الازمة الروسية الأوكرانية، مصدر سابق، ص17.

([57]) Tetyana Malyarenko, OP, Cit, p54.

([58]) Jinsheng Zheng, The Evolution Of Ukraine–China Trade Relations In The Context Of The Russo–Ukrainian War, Institute Of Logistics Faculty Of Security, Logistics And Management Military University Of Technology In Warsaw, 2023, P 67.

([59]) Brigitte Weiffen , Paolo Sorbello, Securitization And Democracy In Eurasia : Transformation And Development In The OSCE Region, Springer Nature, 2023, P317.

([60]) لارا رجا الذيب، تحليل الموقف الصيني من الازمة الروسية الأوكرانية، مصدر سابق، ص17.

([61]) Reuters, Reuters, China's Business And Economic Interests In Ukraine, February 23, 2022, 3:25 PM, Https://Www.Reuters.Com/Business/Autos-Transportation/Chinas-Business-Economic-Interests-Ukraine-2022-02-23/.

([62]) لارا رجا الذيب، تحليل الموقف الصيني من الازمة الروسية الأوكرانية، مصدر سابق، ص18.

([63]) Niklas Swanström, china's stakes in the Ukraine crisis,the institute for security and development policy, Policy Brief No. 147 March 12, 2014, p2.

([64]) Yurii Poita, Why Ukraine is Reassessing its Defense Cooperation with China, May 6, 2021, on the website: https://chinaobservers.eu/why-ukraine-is-reassessing-its-defense-cooperation-with-china/. Accessed: 02/06/2024, 6:50 pm.

المصادر:

اولاً : المراجع العربية

أ. الكتب

1. احمد محيي خلف صقر، العوامل الثقافية والاجتماعية وتاثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم (دراسة تحليلية)، ط1، دار التعليم الجامعي، مصر، 2019.
2. حسام إبراهيم، احمد عاطف، الحرب الروسية الأوكرانية"عودة الصراعات الكبرى بين القوى الدولية"، ط1، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، ابوظبي، 2023.
3. روبرت غرين، 33 إستراتيجية للحرب، ترجمة: سامر أبو الهواش، ط1، داري العبيكان والكلمة للنشر والتوزيع، 2009، ص25.
4. سيرغي لافروف، "نحن شعب مهذب": تاملات في السياسة الخارجية الروسية، ترجمة: محمد خميس، مكتبة الرافدين للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2020، ص58.
5. صلاح عبد القادر النعيمي، الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية ، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2021، ص19.
6. طارق محمد ذنون الطائي، الفكر الاستراتيجي الروسي في القرن الواحد والعشرين، ط1، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص8.
7. عبد القادر محمد فهمي، المدخل الى دراسة الإستراتيجية، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص17.
8. لمى مضر الامارة، الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص94-96.
9. مصطفى طلاس وآخرون، الاستراتيجية العسكرية، ط1، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، سوريا، 2011، ص381.
10. ممدوح عبد المنعم، روسيا تنادي بحق العودة على القمة، ط1، مركز الاهرام للدراسات والنشر، القاهرة، 2013، ص77.

11. وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الاستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة دراسات دولية العدد 64-65، جامعة بغداد، 2016، ص270.

ب. رسائل الماجستير

12. أسماء منصوري، البعد الأوراسي للحرب الروسية الأوكرانية –دراسة جيوسياسية-، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد العربي التبسي- تبسة-، رسالة ماجستير، 2023م، ص46.
13. سالي كمال جلال، الحرب الروسية الأوكرانية وافاقها المستقبلية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، 2023، ص18.
14. سعيدة عبابسة، الإستراتيجية الروسية في افريقيا، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2022، ص14.
15. قدوري عز الدين و ذوادي عبد المجيد، إستراتيجية روسيا الاتحادية والصين في آسيا الوسطة "دراسة مقارنة"، رسالة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشيخ العربي التبسي، الجزائر، 2020، ص18.

ج. المجلات والمراكز

16. احمد بن ضيف الله القرني، أوكرانيا في الجيوبوليتيك الروسي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، فهرسة الملك فهد الوطن، 15 مايو 2022، ص14.
17. اسيا سليم فليح السلطاني، الأهمية الجيوسياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الروسي الأمريكي واثره على انابيب النفط والغاز، مجلة العلوم الإنسانية / كلية التربية للعلوم الإنسانية – جامعة بابل/ المجلد 36/ العدد الثالث/ أيلول 2019، ص16.
18. ايثار أنور محمد البياتي، الأساس الجيوستراتيجي للازمة الأوكرانية وتداعياتها الداخلية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 17/ العدد 71/ 30/أيلول/2020، ص108.
19. رمضان سعيد عبد الهادي خليفة، سالم محمد عبد السلام درياق، المحددات الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية الصينية، مجلة أبحاث –، العدد الـ (20) سبتمبر، جامعة سرت – ليبيا، 2022، ص471.
20. علي الجرباوي، رؤية الصين لدورها العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 24، بيروت-لبنان، 2023، ص10.
21. عماد منصور، السياسة الخارجية الصينية من منظار الثقافة الستراتيجية، مجلة سياسات عربية، العدد (21)، قطر، 2016، ص31.
22. فيان احمد محمد لاوند، الازمة الأوكرانية في السياسة الروسية والأمريكية وابعادها المستقبلية، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الثالثة/ المجلد الثالث/ العدد الثالث/ ملحق2، لسنة 2021م، ص191.
23. فيصل محمد خليفة الدرعي، قراءة في الاستراتيجية الصينية خلال عقدين، مركز ترينذز للبحوث والاستشارات، ابوظبي – الامارات، 2023، ص7.
24. مرعي ابازيد، لماذا توسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو) يشكل خطرا على روسيا- مذكرة 4، الحوار المتمدن ، العدد 1098، 2005، ص2.
25. مريم دماغ ونجيم دريكش، الاستراتيجية الصينية تجاه منطقة بحر قزوين: دراسة في الخلفيات والتوجهات، المجلة الجزائرية للامن الإنساني، السنة السادسة/ المجلد (6)، العدد (2)، جامعة، 2021، ص609.
26. مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، حرب أوكرانيا وتاثيراتها الجيوسياسية على دول المنطقة وأفغانستان، تحليل الأسبوع، الإصدار- 387، (من16 الى 22 يوليو 2022)، ص3-4.
27. منتدى التعاون الصيني العربي، مبادرة التنمية العالمية تضخ حيوية جديدة للعلاقات الصينية العربية، 13 سبتمبر2022، اطلع عليه في 2024/7/20 على الموقع:

http://www.chinaarabcf.org/ara/zagx/gjydyl/202209/t20220913_10765643.ht.

28. حسين عبد العزيز، أهمية ومخاطر الجغرافية السياسية ... "أوكرانيا انموذجا"، موقع عربي 21، مقال منشور بتاريخ: 2022/05/12 الساعة 10:03ص، تم الاطلاع عليه يوم 2024/06/02 الساعة 8:05م، على الموقع: https://arabi21.com/Home/About.

29. وكالة روسيا اليوم RT، لدينا 21 من أصل 30 مادة نحتاجها.. أوروبا تنظر إلى أوكرانيا كبديل لروسيا في توريد المواد الخام الهامة، تاريخ النشر 2023/06/21، GMT08:04، تم الاطلاع عليه في 2024/05/28، 12:30م، على الموقع: https://arabic.rt.com/business/1471793.

30. زبيغنيو بريجنسكي، العالم عند منعطف مليء بالاحتمالات، البيان، تاريخ النشر: 5 /فبراير/2012، اطلع عليه في 2024/7/20، على الموقع : https://www.albayan.ae/opinions/articles/2012-02-05-1586156.

31. د. بلال خماش، بوتين وأوكرانيا والعالم، مقال منشور بتاريخ 2022/02/23، 12:06، تم الاطلاع عليه في 2024/05/28، 10:34م، على موقع مدار الساعة: https://alsaa.net/article/192869.

32. وكالة روسيا اليوم RT، لدينا 21 من أصل 30 مادة نحتاجها.. أوروبا تنظر إلى أوكرانيا كبديل لروسيا في توريد المواد الخام الهامة، تاريخ النشر 2023/06/21، GMT08:04، تم الاطلاع عليه في 2024/05/28، 12:30م، على الموقع: https://arabic.rt.com/business/1471793.

ثانياً: المصادر الاجنبية

1. Niklas Swanström, china’s stakes in the Ukraine crisis,the institute for security and development policy, Policy Brief No. 147 March 12, 2014, p2.
2. Cory Welt, Ukraine: Background, Conflict with Russia, and U.S. Policy, Congressional Research Service, CRS Report, 2021, p14.
3. Mykola Ryzhenkov, Verona Movchan ,Ricardo Gucci, The Impact Of New Trade Restrictions On Ukraine’s Trade With Russia , German Advisory Group In Cooperation With The IER Kyiv, February2016, P5.
4. Yuriy Gorodnichenko, Ukraine's Economy Went from Soviet Chaos to Oligarch Domination to Vital Global Trader of Wheat and Neon and Now Russian Devastation, The Conversation, Article published on: 21/04/2022, at: 10:30, on the website: https://bit.ly/3quMmrF، accessed: 27/05/2024, time: 12:20am.
5. Pifer Steven, Heading for (Another) Ukraine-Russia Gas Fight?, Article published on: 30/08/2019, at: 22:00, on the website: https://brook.gs/3u7vBnm، accessed: 27/05/2024, time: 12:25am.
6. Dagmara Paciorek-Herrmann, Polonization of the EU and NATO Socialization after Enlargement, Universität Hamburg, Fakultät Wirtschafts und Sozialwissenschaften, Dissertation Zur Erlangung der Würde einer Doktorin der Wirtschafts und Sozialwissenschaften, Hamburg, März 2017, P153.

7. Andrew Scobell, Edmund J. Burke, Cortez A, China's Grand Strategy, Copyright Rand Corporation, 2020, P14.
8. Valbona Zeneli, Nataliia Haluhan, Why China is Setting its Sights on Ukraine, Article published on thediplomat, October 04, 2019, on the website: https://thediplomat.com/2019/10/why-china-is-setting-its-sights-on-ukraine/. Accessed: 29/05/2024, time: 01:45pm.
9. Tetyana Malyarenko, China's Belt And Road Initiative In The Contested Eastern Neighborhood: A Case Study Of Ukraine. Lex Portus, 7 (2), 39–63, 2021, P51.
10. Jinsheng Zheng, The Evolution Of Ukraine-China Trade Relations In The Context Of The Russo-Ukrainian War, Institute Of Logistics Faculty Of Security, Logistics And Management Military University Of Technology In Warsaw, 2023, P 67.
11. Brigitte Weiffen ,Paolo Sorbello, Securitization And Democracy In Eurasia : Transformation And Development In The OSCE Region, Springer Nature, 2023, P317.
12. Yurii Poita, Why Ukraine is Reassessing its Defense Cooperation with China, May 6, 2021, on the website: https://chinaobservers.eu/why-ukraine-is-reassessing-its-defense-cooperation-with-china/. Accessed: 02/06/2024, 6:50 pm.
13. Reuters, Reuters, China's Business And Economic Interests In Ukraine, February 23, 2022, 3:25 PM, Https://Www.Reuters.Com/Business/Autos-Transportation/Chinas-Business-Economic-Interests-Ukraine-2022-02-23/.